م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534

قضايا الاقتصاد السوري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

.M E A K Weekly Economic Report No. 534

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 تموز، 13 July 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534

قضايا الاقتصاد السوري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 تموز، 13 July 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 534

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534

قضايا الاقتصاد السوري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 534

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 تموز، 13 July 2025

محتوات وملخص مضمون التقرير

1 - عقد من الانهيار.. البنك الدولي يرى بارقة أمل مشروطة في اقتصاد سوريا ...7

في تحليل شامل يكشف التقرير، الذي أصدره البنك الدولي تقييمه الاقتصادي والمالي الكلي لسوريا لشهر حزيران 2025. يسلط الضوء على الأوضاع الاقتصادية المتردية في سوريا بعد أربعة عشر عاماً من الحرب الذي أعده فريق عمل متخصص بقيادة نوربرت فيس، عن تداعيات كارثية للصراع على جميع القطاعات الاقتصادية والمعيشية في البلاد، مع تحذيرات من مخاطر عالية للغاية تواجه أي جهود للتعافي.

2 - حاكم سوريا المركزي: رفع العقوبات أعاد سويفت وفعّل التحويلات.....14

أكّد حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، أن رفع العقوبات عن سوريا يُعدّ أبرز إنجاز اقتصادي بعد سقوط النظام المخلوع، لافتاً إلى أن هذه الخطوة أعادت البلاد إلى النظام المالي العالمي، ومكّنت من تفعيل التحويلات المالية المباشرة وغير المباشرة لأول مرة منذ عام 2011. وأوضح حصرية، اليوم الأحد، أن نظام "سويفت" العالمي عاد للعمل في البنوك السورية، ما يتيح للمصارف المحلية إجراء التحويلات المصرفية دون الحاجة إلى بنوك وسيطة، لافتاً إلى أن هذا التطور يعكس استعادة تدريجية للثقة الدولية بالقطاع المصرفي السوري، بحسب الإخبارية السورية.

3 - وزير المالية: منحة البنك الدولي مجانية وهي الأولى منذ 4 عقود 16

أكد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، أن منحة البنك الدولي مجانية وليست قرضاً، مشدّداً على تطلع سوريا نحو فتح آفاق أكبر للتعاون مع المؤسسات المالية

الدولية. وكان البنك الدولي، قد أعلن اليوم الأربعاء، عن تمويل بقيمة 146 مليون دولار لصالح سوريا، بهدف دعم قطاع الكهرباء المتهالك .

4 - المالية السورية تنفي اعتماد اسم "الدينار الأموي" كعملة جديدة 18

نفت وزارة المالية السورية، في تصريح خاص لموقع "تلفزيون سوريا"، صحة ما يُتداول عن نية الحكومة اعتماد اسم "الدينار الأموي" كبديل عن الليرة السورية. جاء النفي رداً على استفسار صحفي وجّهه موقع "تلفزيون سوريا" إلى المكتب الإعلامي في وزارة المالية، عقب انتشار تقارير إعلامية ومحتوى متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، تحدثت عن توجه الحكومة السورية لاعتماد عملة جديدة.

5 - إزالة صورة بشار الأسد.. سوريا تخطط لطباعة عملتها في الإمارات وألمانيا . 19

قالت ثلاثة مصادر لوكالة رويترز، إن سوريا تخطط لطباعة عملة جديدة بتصميم مختلف في كل من الإمارات وألمانيا بدلاً من روسيا، بما يشمل إزالة صورة رئيس النظام المخلوع بشار الأسد من إحدى فئات الليرة، في خطوة تعكس تحسّن العلاقات بسرعة مع دول الخليج العربي والدول الغربية، بالتزامن مع قرار رفع العقوبات الأميركية الذي يفتح آفاقاً جديدة لدمشق.

6 - الشعار بنموذج تنمية مثالي: رفع العقوبات مدخل للنهضة الاقتصادية 20

أكد وزير الاقتصاد السوري، محمد نضال الشعار، أن رفع العقوبات هو المدخل الأساسي للنهضة الاقتصادية في سوريا، واصفاً القرار بـ"المنصف والإنساني والعادل." وتحدّث الشعار في مقابلة خاصة مع تلفزيون سوريا، اليوم الأربعاء، عن معاناة السوريين على مدار 60 عاماً، نتيجة للعقوبات والحكم السابق، مشيراً إلى ضرورة تفكيك الإرث السابق والعقلية الموروثة من النظام المخلوع .

7 – كيف علق وزير الاقتصاد على قرار ترمب برفع العقوبات الأميركية؟ 23

رحّب وزير الاقتصاد والصناعة في الحكومة السورية، محمد نضال الشعار بقرار رفع العقوبات الأميركية، واعتبره "لحظة تاريخية" تعيد سوريا إلى المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة، على حد تعبيره. وصف الشعار في مقابلة تلفزيونية على قناة "العربية"، القرار بأنه "حق انتظره ملايين السوريين والعالم"، ووجّه شكره إلى المملكة

العربية السعودية وقطر وتركيا، إضافة إلى ما أسماها "القيادة والدبلوماسية السورية"، وأعرب عن امتنانه للرئيس الأميركي دونالد ترامب على اتخاذ هذا القرار.

8 - غير بيدرسن يرحب بإعلان ترامب رفع العقوبات عن سوريا 25

في تغريدة عبر منصة "إكس"، قال بيدرسن "أرحب بالتصريحات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الأميركية بشأن وقف العقوبات المفروضة على سوريا"، مضيفاً أن ذلك "يأتي ذلك انسجاماً مع ندائي المستمر لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال". وأشار بيدرسن إلى أنه "في جميع أنحاء سوريا وفي الشتات، يطالب السوريون بأغلبية ساحقة بتوسيع نطاق تخفيف العقوبات وتسريعه".

9 - تحوّل داخلي وإقليمي.. كيف يفتح رفع العقوبات طريقاً جديداً سوريا؟ 27

بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على الثورة السورية التي تكللت بالإطاحة بنظام بشار الأسد، حيث تداخلت الحرب مع الانهيار الاقتصادي والعقوبات الدولية لتشكّل معاناة شاملة طالت تفاصيل الحياة اليومية للسوريين، استمرت هذه العقوبات كعامل ضغط مركزي على الاقتصاد والبنية المجتمعية، وتحوّلت إلى عبء على المواطنين أكثر ممّا هي وسيلة ضغط على السلطة الجديدة، وساهمت في استمرار انهيار العملة المحلية، وضعف القطاعات الإنتاجية، وغياب فرص العمل، ما خلق شعوراً بزيادة اليأس وغياب الأفق، وتشكلت بيئة خصبة للتفكك الاجتماعي والتوترات الداخلية، بل وامتدّت تداعيات الأمر إلى دول الجوار التي تعاني من آثار غير مباشرة لهذه الأزمة المستمرة.

10 - ترحيب عربي واسع بإعلان ترمب رفع العقوبات عن سوريا 33

لاقى إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب عزمه رفع العقوبات المفروضة على سوريا، ترحيباً واسعاً من عدد من الدول العربية، التي اعتبرت القرار خطوة باتجاه دعم الاستقرار الإقليمي وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون مع دمشق. ورافق هذا الموقف إشادة بالدور السعودي والجهود الدبلوماسية التي أسهمت في التوصل إلى هذا التحول، مع التأكيد على أهمية سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وفتح آفاق جديدة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

11 - العقوبات الأميركية على سوريا: نظرة شاملة 36

بدأت الولايات المتحدة فرض العقوبات على سوريا منذ عقود. أُدرجت سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ نهاية 1979، مما وضعها تحت طائفة من القيود بسبب دعمها المزعوم للتنظيمات الإرهابية. على مر الثمانينات والتسعينات، استمرت هذه القيود وشملت حظر تصدير الأسلحة إلى سوريا والقيود على المساعدات الأميركية نتيجة هذا التصنيف.

12 - العقوبات والاقتصاد.. فرنسا تصدر "خريطة طريق" بشأن سوريا 47

أصدر قصر الإليزيه الفرنسي "خريطة طريق" بشأن سوريا، بهدف دعم عملية الانتقال السياسي في البلاد، تضمن تعهدات برفع العقوبات والدعم الاقتصادي، في مقابل خطوات تقوم بها الحكومة السورية. وتأتي "خريطة الطريق" الفرنسية بعد اجتماع خماسي عقده الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مع نظرائه السوري أحمد الشرع، واللبناني جوزيف عون، والقبرصي نيكوس كريستودوليديس، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس.

13 - قيصر وقانونه.. القصة الكاملة وبالتفصيل (تسلسل زمني) 50

انشق قيصر أواخر العام 2013 من جهاز الشرطة العسكرية الذي عمل فيه مصوراً جنائياً، وبحوزته حوالي 55 ألف صورة لـ 11 ألف سوري قُتلوا تحت التعذيب في مختلف فروع المخابرات وسجون النظام، والتقط قيصر هذه الصور في مستشفى تشرين العسكري ومستشفى 601 العسكري في العاصمة دمشق في الفترة ما بين عامي 2011 وحتى أواخر 2013.

14 - النص الكامل لمشروع قانون "قيصر لحماية المدنيين في سوريا" 62

صادق مجلس النواب الأميركي مساء أول أمس الثلاثاء على قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، والذي يفرض عقوبات على داعمي نظام الأسد، ويدعو إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا. ويستند التشريع في عنوانه على الاسم المستعار لعسكري منشق عن النظام قام بتسريب أدلة على التعذيب والقتل المنهجيين إلى خارج البلاد، ويدعى قيصر، الذي عمل كمصور شرعي للأمن العسكري التابع للنظام وكان مكلفًا بتوثيق حملة التعذيب والقتل التي يمارسها النظام.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/534

قضايا الاقتصاد السوري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 534

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 13 تموز، 13 July 2025

1 - بعد عقد من الانهيار.. البنك الدولي يرى بارقة أمل مشروطة في اقتصاد سوريا

تلفزيون سوريا . إسطنبول، 2025.07.07دمشق

إظهار الملخص

في تحليل شامل يسلط الضوء على الأوضاع الاقتصادية المتردية في سوريا بعد أربعة عشر عاماً من الحرب، أصدر البنك الدولي تقييمه الاقتصادي والمالي الكلي لسوريا لشهر حزيران 2025. يكشف التقرير، الذي أعده فريق عمل متخصص بقيادة نوربرت فيس، عن تداعيات كارثية للصراع على جميع القطاعات الاقتصادية والمعيشية في البلاد، مع تحذيرات من مخاطر عالية للغاية تواجه أي جهود للتعافي.

تُظهر التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي في سوريا أن الاقتصاد انكمش بنسبة 53% بين عامي 2010 و2022، مما أعاد عجلة التنمية الاقتصادية إلى مستويات منتصف التسعينيات. وتشير بيانات الأضواء الليلية (NTL) إلى تأثير أكثر شدة، مع انكماش قدره 83% في النشاط الاقتصادي بين عامي 2010 و2024. ويُقدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI) بنحو 830 دولاراً في عام 2024، وهو ما يقل بكثير عن عتبة البلدان منخفضة الدخل التي حددها البنك الدولي والبالغة 1145 دولاراً.

وقد أدت هذه الأزمة إلى تدهور دراماتيكي في رفاهية الأسر السورية. يعيش حوالي ربع السكان، أي ما يقارب 5.7 مليون فرد، في فقر مدقع، بدخل يقل عن 2.15 دولار (بأسعار 2017) للفرد الواحد يومياً. علاوة على ذلك، يعيش ثلثا السكان (67%) تحت خط الفقر المحدد للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وهو 3.65 دولار (بأسعار 2017) للفرد الواحد يومياً. وتتركز الفئات الأكثر فقراً في حلب وحماة ودير الزور.

تحولات عميقة في البنية الاقتصادية

لقد أعاد الصراع والعقوبات تشكيل البنية الاقتصادية السورية بشكل جذري. فبين عامي 2010 و2022، انخفضت حصة قطاع التعدين والمحاجر والتصنيع من 24% إلى 10%، بينما زادت حصة القطاع الحكومي من 14% إلى 19%. وقد تحول جزء كبير من النشاط الاقتصادي الرسمي إلى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير المشروعة. وقد برز إنتاج الكبتاغون والاتجار به كأكثر القطاعات قيمة في الاقتصاد. وقدر البنك الدولي سابقاً أن القيمة السوقية السنوية للكبتاغون ذي المنشأ السوري بلغت ما يصل إلى 5.6 مليار دولار بين عامي 2020 و2023. ويُقدر أن الجهات الفاعلة المتمركزة في سوريا أو المرتبطة بها حققت أرباحاً من بيع الكبتاغون تصل إلى 1.8 مليار دولار أميركي سنوياً، وهو ما يقارب ضعف الإيرادات المتأتية من جميع الصادرات السورية المشروعة في عام 2023. ومع ذلك، تعهدت الإدارة الجديدة بكبح إنتاج الكبتاغون والاتجار به، ومن المرجح أن تنخفض إيرادات النقد الأجنبي من المخدرات بشكل كبير في عام 2025.

انهيار القطاعات الرئيسية

لقد تقلص النشاط الاقتصادي عبر جميع القطاعات منذ بداية الصراع. كان الاضطراب الاقتصادي أشد في قطاع الهيدروكربونات، حيث انخفض إنتاج النفط الخام السنوي في سوريا بنسبة 90% بين عامي 2010 و2024. كما تراجع الإنتاج الصناعي بشدة بسبب نقص الوقود والكهرباء، ومحدودية الوصول إلى رأس المال، وتدمير البنية التحتية. وتكبد الإنتاج الزراعي خسائر كبيرة بسبب تضرر أنظمة الري، والظروف الجوية السيئة، ونقص العمالة والبذور والأسمدة والوقود. وانخفض إنتاج القمح، وهو أهم محصول في البلاد، من 3.8 مليون طن في عام 2011 إلى 3 ملايين طن في عام 2024. وتراجع عدد الثروة الحيوانية من 50 مليوناً في عام 2011 إلى 39 مليوناً في

عام 2023. كما تعطل قطاع الخدمات بسبب التجزئة الاقتصادية والتهديدات الأمنية والعقوبات.

من جانب الطلب، أدى الصراع إلى انهيار في كل من الاستثمار الخاص والعام. وانخفض الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من متوسط 19.2% في الفترة 2006-2010 إلى 14.2% في الفترة 2011-2022، وهو مستوى منخفض استثنائياً.

الفقر وسوق العمل: صمود بشري وتحولات ديموغرافية

في استجابة للصراع، زادت مشاركة السوريين في سوق العمل، وخاصة النساء. فبينما انخفض عدد السكان الذكور في سن العمل بسبب الوفيات والهجرة، نما عدد النساء العاملات لتعويض الدخل المفقود للأسر. وقد تضاعفت مشاركة الإناث من 13% في عام 2010 إلى 31% في عام 2022. ومع ذلك، تواجه النساء معدل بطالة أعلى بكثير يبلغ 24% مقارنة بـ 5% للرجال.

لقد تغيرت طبيعة التوظيف بشكل كبير، مع تحول العمال نحو العمل غير الرسمي وقطاع الخدمات. ففي عام 2022، تضاعفت حصة السوريين العاملين في الأعمال العائلية بأكثر من أربع مرات مقارنة بعام 2010، مما يعكس التحول إلى نموذج توظيف غير رسمي. كما زادت حصة التوظيف في قطاع الخدمات بشكل كبير، حيث بلغت 64% للذكور و86% للإناث في عام 2022، مقارنة بـ 48% و68% على التوالي في عام 2010.

أصبحت التحويلات المالية من السوريين المقيمين في الخارج شريان حياة للكثيرين. ويُقدر إجمالي قيمة التحويلات التي تلقتها الأسر السورية بنحو 8 مليارات دولار في عام 2023، وفقاً للبنك المركزي السوري.

الأزمة المالية والنقدية

شهد سعر صرف الليرة السورية تدهوراً حاداً منذ بداية الصراع، حيث قفز سعر الصرف في السوق من 47 ليرة سورية مقابل الدولار في عام 2010 إلى 14,800 ليرة سورية مقابل الدولار بحلول نهاية عام 2024. ويعزى هذا بشكل أساسي إلى النمو السريع في المعروض النقدي وضعف الطلب على العملة المحلية في اقتصاد منكمش. وقد أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع معدلات التضخم بعد بداية الصراع، حيث بلغ متوسط مؤشر أسعار المستهلك السنوي 54.4% من عام 2011 إلى عام 2024.

ومنذ سقوط نظام الأسد، تواجه سوريا أزمة سيولة حادة بسبب نقص الأوراق النقدية وتعطل تداول العملة المحلية. ومع ذلك، شهدت الليرة السورية بعض التحسن في سعر الصرف منذ التغيير في النظام، مدفوعة بنقص السيولة من العملة المحلية وتخفيف قيود النقد الأجنبي. وقد ارتفعت قيمة الليرة بنحو 30% مقابل الدولار الأميركي بين ديسمبر 2024 وفبراير 2025.

بعد سقوط النظام، بدأت معدلات التضخم في التراجع. فبسبب إزالة العديد من نقاط التفتيش العسكرية وتدفق السلع التركية المستوردة الأرخص، انخفضت الأسعار بشكل كبير. وانخفض سعر سلة الغذاء الأساسية لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة 20.4% على أساس شهري و14.1% على أساس سنوي في يناير 2025. كما أعلن البنك المركزي عن انكماش للشهر الثالث على التوالي في فبراير 2025.

القطاع الخارجي: العقوبات وتحولات في الشراكات التجارية

تسببت الاضطرابات المتعلقة بالصراع والعقوبات في انهيار التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات، منذ عام 2011. وتقلصت صادرات السلع من 12.2 مليار دولار في عام 2010 إلى 2.6 مليار دولار أميركي في عام 2023. ورغم تقلص الواردات أيضاً، إلا أنها تراجعت بنسبة أقل. وقد زاد الانهيار في الإنتاج المحلي من الاعتماد على السلع المصنعة والمواد الغذائية المنتجة في الخارج.

تحولت الشراكات التجارية الرئيسية لسوريا بعيداً عن الدول الغربية. فبين عامي 2011 و2023، أصبحت الدول العربية شركاء تجاريين أكثر أهمية لسوريا، حيث شكلت 60% من صادرات السلع و16% من وارداتها، ارتفاعاً من 21% و12% على التوالي في الفترة 2000-2010. وتُعتبر إيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة والصين ومصر من أكبر خمسة موردين لواردات سوريا، بينما كانت تركيا والمملكة العربية السعودية ولبنان والهند والإمارات العربية المتحدة من أهم خمس وجهات للصادرات في عام 2023. كما زادت أنشطة التهريب، خاصة للوقود والمنتجات الزراعية، بسبب فروق الأسعار ونقص الإمدادات.

المالية العامة والدين: تآكل الإيرادات وتزايد الأعباء

لقد أدى الانهيار الاقتصادي الناتج عن الصراع إلى تآكل شديد في الإيرادات العامة. فبين عامي 2021 و2024، بلغ متوسط الإيرادات المدرجة في الميزانية 9.9% فقط من الناتج المحلي الإجمالي المقدر. وتقلص الإنفاق العام أيضاً بشكل ملحوظ، حيث بلغ متوسطه 14.0% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بين عامي 2021 و2024، انخفاضاً من 26.6% في عام 2010. وكانت النفقات الرأسمالية هي الأكثر تضرراً، حيث انخفضت إلى 11.0% من مستواها قبل الصراع.

بلغ متوسط العجز المالي السنوي في سوريا حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2012 إلى 2024، باستثناء الإنفاق خارج الميزانية للعمليات العسكرية ودعم الكهرباء. وقد اعتمدت الحكومة بشكل أساسي على تسييل ديونها لتمويل هذا العجز.

ارتفع الدين السوري الخارجي والمحلي بشكل كبير منذ بداية الصراع. فبحلول نهاية عام 2024، أظهرت بيانات البنك المركزي أن الدين الخارجي لسوريا، بما في ذلك المتأخرات، بلغ 22.3 مليار دولار (104% من الناتج المحلي الإجمالي). وتُعد المتأخرات الإيرانية كبيرة بشكل خاص، حيث بلغت 17.0 مليار دولار، تمثل 81% من إجمالي المتأخرات. كما زاد الدين الحكومي المحلي إلى حوالي 5 مليارات دولار (24% من الناتج المحلي الإجمالي) في آذار 2025.

يواجه النظام المالي السوري تحديات هائلة تعيق النشاط الاقتصادي وإعادة الإعمار والتعافي الأوسع. يعتمد النظام المالي بشكل كبير على البنوك، ولكن المعلومات الموثوقة قليلة. ويُرجح أن البنوك المملوكة للدولة، التي هيمنت على النظام المالي قبل عام 2011، تعاني من ضائقة مالية وتشغيلية شديدة. كما ضعفت البنوك الخاصة بسبب الصراع. ويزداد الاعتماد الكبير على النقد صعوبة في السيولة، مع محدودية استخدام المدفوعات الإلكترونية المحلية.

التوقعات والمخاطر: عام 2025 وما بعده

يتوقع البنك الدولي، مع مستويات عالية للغاية من عدم اليقين، أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سوريا بنسبة 1.0% في عام 2025، بعد انخفاضه بنسبة 1.5% في عام 2024. تستند هذه التوقعات إلى افتراض استمرار عدم الاستقرار الأمني، وتعليق المساعدات الخارجية الأميركية، واستمرار ظروف السيولة المشددة. كما يُتوقع

أن تؤدي موجات الجفاف المبكرة والقيود على الوصول إلى المناطق المزروعة إلى انخفاض إنتاج الحبوب عن المتوسط في عام 2025.

تبقى المخاطر التي تواجه التوقعات عالية للغاية. فالتحديات الأمنية حادة، كما أن تأمين إمدادات النفط سيمثل تحدياً كبيراً للحكومة الجديدة بسبب الاضطرابات في واردات النفط من إيران. وقد أثر تعليق المساعدات الخارجية الأميركية بشكل كبير على المساعدات الإنسانية في سوريا.

على الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي اتفاق حول تقاسم الموارد أو ترتيبات الحوكمة بين الحكومة والإدارة الذاتية في الشمال الشرقي إلى تعزيز إنتاج النفط والغاز الوطني. وقد يدعم الانخراط الإقليمي المتزايد، لا سيما من خلال تركيا وبعض دول الخليج، التعافي الاقتصادي ويجذب الاستثمار.

كما يمثل العدد المتزايد من العائدين تحديات على المدى القصير، لكنه قد يعزز النمو على المدى المتوسط من خلال إحياء الأعمال والمساهمة بالمهارات ورأس المال والعمالة، خاصة إذا تم تخفيف العقوبات لتسهيل الاستثمارات. فقد عاد حوالي 515 ألف لاجئ و1.26 مليون نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية منذ ديسمبر 2024.

يؤكد تقرير البنك الدولي أن الاقتصاد السوري لا يزال يواجه تحديات هائلة تتطلب سياسات اقتصادية سليمة وجهوداً جادة من السلطات الجديدة لتوحيد السياسات الكلية والمالية والنقدية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للمال العام، وجذب الاستثمارات والمساعدات الدولية لإعادة بناء الاقتصاد المتضرر.

يشير تقييم البنك الدولي للاقتصاد الكلي والمالي لسوريا إلى أن التوقعات الاقتصادية محاطة بمستوى عالٍ للغاية من عدم اليقين.

توقعات النمو الاقتصادي والتضخم والميزان المالي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.0% في عام 2025، وذلك بعد انكماش قدره 1.5% في عام 2024.

التضخم (مؤشر أسعار المستهلك): من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم بشكل ملحوظ ليصل إلى 19.7% في عام 2025، مقارنة بـ 58.1% في عام 2024.

الافتراضات والظروف المؤثرة على التوقعات:

تستند هذه التوقعات إلى عدة افتراضات، منها استمرار عدم الاستقرار الأمني، وتعليق المساعدات الخارجية الأميركية، واستمرار ظروف السيولة النقدية المشددة.

كما يتوقع أن يؤدي الجفاف المبكر وصعوبة الوصول إلى المناطق المزروعة إلى انخفاض إنتاج الحبوب في عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأصول المجمدة وصعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية الدولية تعيق إمدادات الطاقة، والمساعدات الخارجية، وتوصيل المساعدات الإنسانية، والتجارة والاستثمار.

المخاطر التي تهدد التوقعات:

تعتبر المخاطر التي تهدد التوقعات مرتفعة للغاية:

التحديات الأمنية: لا تزال التحديات الأمنية حادة، مع احتفاظ الجماعات المسلحة بنفوذ كبير وتقويض انتشار الأسلحة للسلطة المركزية.

إمدادات النفط: سيمثل تأمين إمدادات النفط تحدياً كبيراً للحكومة الجديدة بسبب الاضطرابات في واردات النفط من إيران، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الوقود وتفاقم التضخم.

تعليق المساعدات الخارجية الأميركية: قد يؤثر تعليق المساعدات الخارجية الأميركية بشكل كبير على المساعدات الإنسانية في سوريا. فقد كانت الولايات المتحدة مساهماً رئيسياً في المساعدات الإنسانية لسوريا، حيث قدمت ما بين 30% و40% من إجمالي التمويل في السنوات الأخيرة. ولذلك، فإن قرار تجميد المساعدات الأجنبية في يناير 2025 له تأثير كبير، حيث يؤثر على الخدمات الحيوية، بما في ذلك الرعاية الصحية والغذاء وتوزيع المياه، مما يزيد من تفاقم الوضع الإنساني الهش لملايين السوريين.

الفرص المحتملة (الجانب الإيجابي):

على الجانب الإيجابي، هناك عدة عوامل يمكن أن تدعم الانتعاش الاقتصادي:

تخفيف العقوبات: يوفر تخفيف العقوبات بعض الإمكانيات الصعودية للاقتصاد السوري.

ترتيبات تقاسم الموارد: يمكن أن يؤدي الاتفاق على تقاسم الموارد أو ترتيبات الحكم بين الحكومة وقسد في الشمال الشرقي إلى تعزيز إنتاج النفط والغاز الوطني.

المشاركة الإقليمية المتزايدة: قد يدعم التعاون الإقليمي المتزايد، خاصة من خلال تركيا وبعض دول الخليج، الانتعاش الاقتصادي ويجذب الاستثمار. وقد زادت صادرات تركيا إلى سوريا بشكل ملحوظ في الأشهر الأخيرة.

عودة اللاجئين والنازحين داخلياً: على الرغم من أن تزايد أعداد العائدين يمثل تحديات على المدى القصير، إلا أنه يمكن أن يعزز النمو على المدى المتوسط من خلال إحياء الأعمال التجارية والمساهمة بالمهارات ورأس المال والعمالة، خاصة إذا تم تخفيف العقوبات لتسهيل الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات الشتات السوري. وقد عاد حوالي 515,000 لاجئ و 1.26 مليون نازح داخلياً إلى سوريا منذ التغيير الأخير في النظام.

جهود الإدارة الجديدة:

تلتزم السلطات الجديدة بإنعاش النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة من خلال سياسات اقتصادية سليمة. وتبذل هذه السلطات جهوداً كبيرة لتوحيد سياسات الاقتصاد الكلي والمالية والنقدية للبلاد، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة للأموال العامة والإدارة المالية والنقدية السليمة. كما تعمل الإدارة الجديدة بجد لجذب الاستثمارات الدولية المتزايدة والالتزامات بالمساعدات، والتي يتوقع أن تساعد في إعادة بناء الاقتصاد.

https://www.syria.tv/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%84-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

2 - حاكم سوريا المركزي: رفع العقوبات أعاد سويفت وفعّل التحويلات بعد أعوام من العزلة

تلفزيون سوريا. إسطنبول، 2025.07.06دمشق

إظهار الملخص

أكّد حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، أن رفع العقوبات عن سوريا يُعدّ أبرز إنجاز اقتصادي بعد سقوط النظام المخلوع، لافتاً إلى أن هذه الخطوة أعادت

البلاد إلى النظام المالي العالمي، ومكّنت من تفعيل التحويلات المالية المباشرة وغير المباشرة لأول مرة منذ عام 2011.

وأوضح حصرية، اليوم الأحد، أن نظام "سويفت" العالمي عاد للعمل في البنوك السورية، ما يتيح للمصارف المحلية إجراء التحويلات المصرفية دون الحاجة إلى بنوك وسيطة، لافتاً إلى أن هذا التطور يعكس استعادة تدريجية للثقة الدولية بالقطاع المصرفي السوري، بحسب الإخبارية السورية.

ولفت إلى أن الدبلوماسية السورية كان لها دور محوري في إنهاء العزلة المصرفية، وفتح الطريق أمام إعادة تصدير السلع والمنتجات السورية بشكل مباشر، بعد سنوات من الحظر والتقييد.

وكشف حاكم المصرف المركزي عن بدء التواصل مع البنك الدولي، مؤكداً أن ذلك يتم دون أي هدر في الحوالات أو الأموال، ضمن مساعٍ لترخيص التحويلات المباشرة وتقليص الاعتماد على الشبكات غير الرسمية أو الخارجية .

ووصف حاكم مصرف سوريا المركزي، المرحلة الحالية بأنها "لحظة تاريخية تعود فيها سوريا إلى نمط الاقتصاد الحر"، مؤكداً أن البلاد أمام فرصة غير مسبوقة لتحسين القطاع المالي وتحريره من الأعباء التي كبلته لعقود.

وبيّن حصرية أن القطاع المصرفي في سوريا "منهك منذ سنوات"، داعياً إلى تقديم دعم عاجل للمصارف العامة بهدف تخليصها مما وصفه بـ"أعباء الماضي" التي أدت إلى تحولها إلى نموذج مصرفي فاشل، بحسب تعبيره.

وأوضح أن القطاع المصرفي بدأ يخضع تدريجياً للأعراف الدولية في التعامل مع المصدرين والبنوك، وهو ما سيساهم – بحسب قوله – في ضمان حقوق الأفراد والحد من مظاهر الفساد.

وختم حصرية بالقول إن البنك المركزي سيتولى مستقبلاً حصر جميع عمليات التجارة الخارجية، بما يضمن رقابة أكبر وتنظيماً أوسع لحركة الأموال والتجارة، تماشياً مع التوجهات الجديدة في السياسة النقدية للبلاد.

وقبل أيام، أعلن حاكم مصرف سوريا أن المصرف سيبدأ بالتحرّك على المستوى الدولي لاسترداد الأموال السورية المجمّدة، وذلك في أعقاب رفع العقوبات الأميركية عن البلاد، مؤكداً أن المبالغ ليست كبيرة، إلا أن استعادتها تُعدّ خطوة ضرورية.

كما أكد أن سوريا، وبأمر من الرئيس أحمد الشرع، لن تلجأ إلى الديون الخارجية، مشدداً على أنه لن تكون هناك أي استدانة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

ولفت حصرية إلى أن الحكومة تعمل على بناء اقتصاد صحي قائم على الإنتاج والصادرات، بعيداً عن الفوائد المرتفعة أو المغريات الاستثمارية ذات المخاطر العالية، مضيفاً أن البيئة الاستثمارية باتت مؤهلة لتوفير عوائد مستقرة، بعد دخول الاقتصاد السوري، وللمرة الأولى منذ سبعة عقود، في مرحلة استعادة النشاط الكامل لجميع قطاعاته.

https://www.syria.tv/%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D9%8A%D9%81%D8%AA-%D9%88%D9%81%D8%B9%D9%91%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A3%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%A9

3 - وزير المالية: منحة البنك الدولي مجانية وهي الأولى منذ 4 عقود

تلفزيون سوريا . إسطنبول، 2025.06.25دمشق

إظهار الملخص

أكد وزير المالية السوري، محمد يسر برنية، أن منحة البنك الدولي مجانية وليست قرضاً، مشدّداً على تطلع سوريا نحو فتح آفاق أكبر للتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وكان البنك الدولي، قد أعلن اليوم الأربعاء، عن تمويل بقيمة 146 مليون دولار لصالح سوريا، بهدف دعم قطاع الكهرباء المتهالك .

وأوضح برنية عبر حسابه في منصة "لينكد إن"، أن المنحة هي المشروع الأوّل للبنك الدولي في سوريا منذ نحو 4 عقود من الزمن .

وقال الوزير تعليقاً على تقرير البنك الدولي حول المنحة: "أشكر فريق البنك على تعاونهم، وكذلك لأعضاء مجلس إدارة البنك والدول التي ساندت الطلب، كذلك أشكر الزملاء في وزارة الخارجية ووزارة الطاقة ووزارة المالية الذين عملوا على استكمال ترتيبات هذه المنحة."

وأكد برنية على حرص الحكومة السورية على القيام بمسؤولياتها تجاه هذه المنحة، بما يؤهلها للحصول على المزيد من الدعم.

مشروع طارئ للكهرباء في سوريا

ويهدف مشروع "الطوارئ للكهرباء في سوريا" (Syria Emergency Electricity Project - SEEP) إلى إعادة تأهيل خطوط النقل والمحطات الفرعية المتضرّرة، إلى جانب تقديم الدعم الفني اللازم لتطوير القطاع وتعزيز قدرات مؤسساته.

وأفاد المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي، جان كريستوف كاريه، بأن إعادة تأهيل الكهرباء تُعدّ استثماراً أساسياً لتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين وتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين واللاجئين، إضافة إلى دعم خدمات المياه والصحة والمساعدة في دفع عجلة التعافي الاقتصادي.

وقال كاريه إن المشروع يُمثّل نقطة انطلاق لتوسيع دعم البنك الدولي لجهود التعافي وإعادة الإعمار في سوريا خلال المرحلة المقبلة.

تفاصيل المشروع

يتضمن المشروع إعادة تأهيل خطي نقل "توتر عال" بقدرة 400 كيلو فولت، ما سيسهم في إعادة الربط الإقليمي مع الأردن وتركيا، بالإضافة إلى إصلاح محطات فرعية في مناطق ذات كثافة سكانية متأثرة بالنزوح والعودة، وتوفير قطع غيار ومعدّات صيانة.

وسيقدّم المشروع أيضاً دعماً فنياً لوضع استراتيجيات وإصلاحات تنظيمية لقطاع الكهرباء، ودعم قدرات المؤسسات الحكومية المعنية بالتنفيذ والمتابعة.

https://www.syria.tv/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%86%D8%B0-4-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF

4 - المالية السورية تنفي اعتماد اسم "الدينار الأموي" كعملة جديدة

صورة أرشيفيةAFP -

دمشق – خاص، 2025.05.18دمشق

إظهار الملخص

نفت وزارة المالية السورية، في تصريح خاص لموقع "تلفزيون سوريا"، صحة ما يُتداول عن نية الحكومة اعتماد اسم "الدينار الأموي" كبديل عن الليرة السورية.

جاء النفي رداً على استفسار صحفي وجّهه موقع "تلفزيون سوريا" إلى المكتب الإعلامي في وزارة المالية، عقب انتشار تقارير إعلامية ومحتوى متداول على مواقع التواصل الاجتماعي، تحدثت عن توجه الحكومة السورية لاعتماد عملة جديدة.

وكان موقع "عمون" الأردني قد نقل أن "دمشق بدأت بالفعل بحث إمكانية اعتماد اسم جديد للعملة في المرحلة المقبلة"، مشيراً إلى أن التحركات تسارعت عقب تخفيف الاتحاد الأوروبي بعض العقوبات المفروضة على سوريا.

ولفت إلى أن اسم "الدينار الأموي" طُرح ضمن المقترحات، لكنه لم يُعتمد رسمياً بعد، مضيفاً أن أعلى فئة في العملة الجديدة قد تكون فئة الخمسين ديناراً.

سوريا تخطط لطباعة عملتها في الإمارات وألمانيا

وقبل أيام، قالت ثلاثة مصادر لوكالة رويترز إن سوريا تخطط لطباعة عملة جديدة بتصميم مختلف في كل من الإمارات وألمانيا، بدلاً من روسيا، في خطوة تعكس تحسّن العلاقات بسرعة مع دول الخليج العربي والدول الغربية، بالتزامن مع قرار رفع العقوبات الأميركية الذي يفتح آفاقاً جديدة لدمشق.

وبحسب الوكالة، فإن السلطات السورية بدأت مطلع هذا العام بدراسة إمكانية طباعة العملة في ألمانيا والإمارات، وتسارعت هذه الجهود بعد أن خفّف الاتحاد الأوروبي بعض عقوباته على دمشق في شهر شباط الماضي.

وأوضحت أن السلطات السورية تجري محادثات متقدّمة لعقد اتفاق طباعة العملة مع شركة "أومولات (Oumolat) "الإماراتية. ووفقاً لمصدرين ماليين سوريين، فقد

زار محافظ البنك المركزي السوري ووزير المالية مقرّ الشركة في زيارة للإمارات هذا الشهر.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%88%D9%8A-%D9%83%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

5 - مع إزالة صورة بشار الأسد.. سوريا تخطط لطباعة عملتها في الإمارات وألمانيا

صورة أرشيفية - AFP

تلفزيون سوريا .وكالات، 2025.05.16دمشق

إظهار الملخص

قالت ثلاثة مصادر لوكالة رويترز، إن سوريا تخطط لطباعة عملة جديدة بتصميم مختلف في كل من الإمارات وألمانيا بدلاً من روسيا، بما يشمل إزالة صورة رئيس النظام المخلوع بشار الأسد من إحدى فئات الليرة، في خطوة تعكس تحسّن العلاقات بسرعة مع دول الخليج العربي والدول الغربية، بالتزامن مع قرار رفع العقوبات الأميركية الذي يفتح آفاقاً جديدة لدمشق.

وبحسب الوكالة، فإن السلطات السورية بدأت مطلع هذا العام بدراسة إمكانية طباعة العملة في ألمانيا والإمارات، وتسارعت هذه الجهود بعد أن خفّف الاتحاد الأوروبي بعض عقوباته على دمشق في شهر شباط الماضي.

ويشمل التصميم الجديد إزالة صورة رئيس النظام المخلوع بشار الأسد من إحدى فئات الليرة السورية ذات اللون البنفسجي، التي لا تزال متداولة.

وتسعى الحكومة الجديدة في دمشق إلى التحرّك بسرعة لإعادة هيكلة اقتصاد منهك بعد 13 عاماً من الحرب، والذي تفاقمت معاناته مؤخراً بسبب نقص حادّ في الأوراق النقدية.

التخلي عن الدور الروسي

وكانت روسيا، وهي من أبرز داعمي الأسد، قد تولّت طباعة العملة السورية خلال أكثر من عقد من الحرب، بعدما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات أنهت عقد الطباعة مع شركة أوروبية.

ولا تزال الحكومة الجديدة في دمشق تحتفظ بعلاقات مع موسكو حتى بعد فرار الأسد إلى روسيا في كانون الأول الماضي، وقد تلقّت سوريا خلال الأشهر الماضية عدة شحنات مالية إلى جانب الوقود والقمح، مع سعي روسيا للحفاظ على وجودها العسكري في قاعدتيها على الساحل السوري.

وتجري السلطات السورية محادثات متقدّمة لعقد اتفاق طباعة العملة مع شركة "أومولات (Oumolat) "الإماراتية، وفقاً لمصدرين ماليين سوريين، فقد زار محافظ البنك المركزي السوري ووزير المالية مقرّ الشركة في زيارة للإمارات هذا الشهر.

وفي ألمانيا، أبدت شركتان اهتمامهما بالأمر: "بوندسدروكراي" (Bundesdruckerei)المدعومة من الدولة، وشركة "غيسيكي آند ديفرينت" (Giesecke+Devrient)الخاصة، وفقاً لمصدر سوري ومسؤول أوروبي، لكن لم يتّضح بعد أيّ منهما قد تتولّى الطباعة.

وقال متحدث باسم "بوندسدروكراي" إن الشركة لا تجري أيّ محادثات مع الدولة السورية بشأن طباعة العملة، في حين رفضت "غيسيكي آند ديفرينت" التعليق.

كما لم ترد وزارة الخارجية الإماراتية، ولا الحكومة الألمانية، ولا محافظ البنك المركزي السوري عبد القادر حصرية، على طلبات للتعليق.

https://www.syria.tv/%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7

6 - الشعار يعد بنموذج تنمية مثالي في سوريا: رفع العقوبات مدخل للنهضة الاقتصادية

الشعار يعد بنموذج تنمية مثالي في سوريا: رفع العقوبات مدخل للنهضة الاقتصادية (وزارة الصناعة .تلغرام)

تلفزيون سوريا .إسطنبول، 2025.05.1دمشق

إظهار الملخص

أكد وزير الاقتصاد السوري، محمد نضال الشعار، أن رفع العقوبات هو المدخل الأساسي للنهضة الاقتصادية في سوريا، واصفاً القرار بـ"المنصف والإنساني والعادل."

وتحدّث الشعار في مقابلة خاصة مع تلفزيون سوريا، اليوم الأربعاء، عن معاناة السوريين على مدار 60 عاماً، نتيجة للعقوبات والحكم السابق، مشيراً إلى ضرورة تفكيك الإرث السابق والعقلية الموروثة من النظام المخلوع .

وأضاف الوزير أن "عمل الوزارة في المرحلة سيكون أضعاف ما كنا نتوقع، وعلى الأغلب الوزارة ستكون رائدة في رسم السياسات الاقتصادية للبلد المدمّر"، كما لفت إلى أن المرحلة تتطلب رعاية ودقة وحذر .

وأكد الشعار على توظيف الجهود لإحداث شراكة مع المواطن السوري، على اعتباره الأساس والهدف الرئيسي، وتوظيف كل الإمكانات لإحداث هذا التواصل .

"نموذج مثالي للتنمية"

وقال الوزير: "نريد ان نبدأ بسوريا جديدة، ولا نريد العودة للخلف، وعلينا أن نقوم بالرعاية اللازمة لنجاح هذه التجربة"، مشيراً إلى العمل على تقديم نموذج في التنمية غير مسبوق، لتصبح سوريا الدولة المثال لدول أخرى .

وأكد الشعار أن آثار رفع العقوبات في سوريا بدأت من الأمس في الساحات وكانت سريعة وملموسة، موضحاً أن القرار له انعكاسات على الحالة النفسية للتاجر والصناعي مما سيشجعهم على العودة إلى سوريا بعد أن كانوا مترددين في ذلك .

"تدفق الأموال من دون مساءلة"

وحول إعادة العمل بنظام "سويفت"، أشار الشعار إلى أن نظام التحويل المالي (سويفت)، سيسهل التدفقات المالية من الشركات أو الأفراد أو الحكومات من دون خوف أو حذر أو مساءلة، وهذه ميزة مهمة جداً، سواء بهدف مساعدة الناس أو لتداول

تجاري أو لفتح استثمارات، مما يسهم في عودة الدورة الاقتصادية للبلاد، وما يعني انخفاضاً في معدلات البطالة وارتفاعاً في مستوى المعيشة. ويردف: "سيكون له انعكاس في كافة النواحي والاتجاهات ."

وأكد أن سوريا مقبلة على إعادة العلاقات مع الدول التي انقطعت عنها بسبب النظام المخلوع، ما يفسح المجال أمام الاستفادة من خبراتها وعقد شراكات معها .

"العقوبات على كيانات النظام المخلوع مستمرة"

وقال الشعار إن "العقوبات بشكل العام هي على عدة مستويات وعدة أنواع، وإن كنا نتكلم عن العقوبات الأميركية التي سترفع حالياً فهي كانت تؤثر على التحويلات المصرفية أولاً، وهذا كان أهم شيء، وعلى استيراد عدد كبير من المنتجات من أي دولة في العالم وأيضاً على التعامل مع سوريا بغض النظر عن نوع هذا التعاون، حتى التعاون الإنساني كان يعتبر شبهة عندما يكون مع سوريا، وبالتالي هذا شيء سينتهي بشكل سريع جداً ."

وبين الوزير أن العقوبات التي فرضت على الكيانات والشخصيات المرتبطة بالنظام المخلوع، ممن شاركت بالقتل والتدمير والإجرام، مستمرة، وأضاف: "نحن نطالب ببقائها ."

"النظام المخلوع حوّل الليرة لوسيلة"

وأوضح الشعار أن النظام المخلوع حول الليرة السورية إلى مجرد وسيلة، دون حالة العمق التي تحمله العملات في الدول الأخرى، وبالتالي فهي "لا تمثل بشكل عام القيمة المادية أو النقدية لسوريا أو القدرة الإنتاجية ."

وأضاف: "هناك مراجعة واضحة يقوم بها مصرف سورية المركزي للسياسة النقدية في سوريا، وطبعاً المعروض النقدي سيكون أول موضوع يُدرس في هذا الخصوص ."

واعتبر أن "انخفاض وارتفاع الليرة السورية حالياً مرتبط بالتوقعات التي تؤثر في أسعار صرف العملات وبالتالي هذا شيء متوقع ."

ولفت إلى أن "التدفقات النقدية التي ستأتي إلى سوريا ستؤثر في مستوى أسعار الصرف، هنا تأتي السياسة النقدية لحفاظ على توازن في سعر صرف الليرة السورية، لأن الاستثمار، بشكل خاص الاستثمار الأجنبي، يتطلب أن تكون العملة المحلية

مستقرة، وبالتالي هذا الموضوع ستتم دراسته بحسب المستجدات وبحسب حجم التدفقات النقدية التي تأتي من الخارج وبحسب السياسات النقدية التي يتم وضعها الآن للحفاظ على القيمة الشرائية لليرة السورية ."

وحول إن كانت سوريا بيئة آمنة للاستثمار، أوضح الوزير أن الحكومة تعمل على تعبيد الطريق لخلق حالة أمان كاملة بتكاتف السوريين، متوقعاً أن يكون ذلك قريباً جداً .

وأكد الشعار أن البلاد بعد رفع العقوبات وتسهيل التعاملات التجارية والصناعية والسياحية تتجه نحو سياسة اقتصاد حر، لكن مع مراعاة الضوابط التي تحفظ المستوى المعيشي للمواطن وتحفظ مصلحة سوريا.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B9%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AB%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

7 - كيف علق وزير الاقتصاد السوري على قرار ترمب برفع العقوبات الأميركية؟

محمد نضال الشعار: سوريا "مفتوحة أمام الجميع"، والمرحلة المقبلة ستشهد خطوات سريعة نحو النهوض الاقتصادي

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 2025.05.14دمشق

إظهار الملخص

رحّب وزير الاقتصاد والصناعة في الحكومة السورية، محمد نضال الشعار بقرار رفع العقوبات الأميركية، واعتبره "لحظة تاريخية" تعيد سوريا إلى المجتمع الدولي بعد سنوات من العزلة، على حد تعبيره.

وصف الشعار في مقابلة تلفزيونية على قناة "العربية"، القرار بأنه "حق انتظره ملايين السوريين والعالم"، ووجّه شكره إلى المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا،

إضافة إلى ما أسماها "القيادة والدبلوماسية السورية"، وأعرب عن امتنانه للرئيس الأميركي دونالد ترامب على اتخاذ هذا القرار.

فتح المجال أمام النهضة السورية

وقال الشعار إن رفع العقوبات يفتح المجال أمام مرحلة جديدة، ويدشن مساراً جديداً لإعادة إعمار سوريا، مؤكداً أن الحكومة ستواكب هذا التحول بسياسات واقعية ومرنة، مشيراً إلى استعداد "الطاقات السورية" داخل البلاد وخارجها للمشاركة في ما سماها "نهضة سوريا".

وأكد الوزير أن حكومته بدأت منذ خمسة أشهر بالتحضير لهذه الخطوة، وأن المستثمرين جاهزون للعمل، كما اعتبر أن الشعب السوري "يشعر براحة غير مسبوقة".

المواطن هو الحلقة الأولى في الاقتصاد

وأوضح الشعار أن الحكومة ستبدأ بإجراءات من شأنها تفعيل القرار عبر خطوات مدروسة، تبدأ بالمواطن السوري، الذي وصفه بـ"الحلقة الأولى في الاقتصاد السوري"، واعتبر أن العودة إلى المجتمع الدولي "شرط أساسي لأي نهضة اقتصادية أو سياسية".

ورداً على سؤال حول تفاصيل المرحلة المقبلة، قال الشعار إن رفع العقوبات سيُترجم ميدانياً من خلال اجتماع مرتقب في تركيا بين وزير خارجية النظام السوري ووزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، وأشار إلى ضرورة عقد لقاءات تفصيلية لتنسيق تنفيذ القرار "بسلاسة ودون عثرات"، حسب تعبيره.

خطوات سريعة للنهوض

ورأى الوزير أن العقوبات كانت تعرقل التعاملات المالية العالمية، مؤكداً أن إزالة اسم سوريا من نظام التحويل المصرفي العالمي "سويفت" سيسرّع دخول الاستثمارات والتدفقات المالية من المغتربين السوريين، وسيسمح بإجراء التحويلات الفردية دون قيود، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على حياة السوريين.

وأضاف: "المواطن السوري شبع بؤساً وعذاباً، ويستحق حياة كريمة"، متوقعاً أن يُدهش العالم بسرعة تنفيذ خطط إعادة الإعمار، وختم الشعار حديثه بالتأكيد على أن سوريا "مفتوحة أمام الجميع"، وأن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات سريعة نحو النهوض الاقتصادي.

https://www.syria.tv/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%A8-%D8%A8%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9%D8%9F

8 - خطوة حاسمة لإنعاش الاقتصاد.. غير بيدرسن يرحب بإعلان ترامب رفع العقوبات عن سوريا

رفع العقوبات أمر حاسم لتمكين تقديم الخدمات الأساسية وإنعاش الاقتصاد السوري وتمكين السوريين من الإسهام في جهود إعادة بناء بلدهم

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 2025.05.14دمشق

إظهار الملخص

رحب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، غير بيدرسن، بإعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عزمه رفع العقوبات عن سوريا، مؤكداً أن ذلك خطوة حاسمة لتمكين تقديم الخدمات وإنعاش الاقتصاد.

وفي تغريدة عبر منصة "إكس"، قال بيدرسن "أرحب بالتصريحات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الأميركية بشأن وقف العقوبات المفروضة على سوريا"، مضيفاً أن ذلك "يأتي ذلك انسجاماً مع ندائي المستمر لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال".

وأشار بيدرسن إلى أنه "في جميع أنحاء سوريا وفي الشتات، يطالب السوريون بأغلبية ساحقة بتوسيع نطاق تخفيف العقوبات وتسريعه".

وأكد المبعوث الأممي أن ذلك "أمر بالغ الأهمية لتمكين تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وإنعاش الاقتصاد السوري، وتفعيل الدعم الفعّال من المنطقة، وتمكين العديد من السوريين من الإسهام بشكل نشط في الجهود الوطنية لإعادة بناء بلدهم".

أرحب بالتصريحات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وقف العقوبات المفروضة على سوريا، ويأتي ذلك انسجاماً مع ندائي المستمر لاتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال. في جميع أنحاء سوريا وفي الشتات، يطالب السوريون بأغلبية ساحقة بتوسيع نطاق تخفيف العقوبات وتسريعه.

وسبق ذلك أن رحّبت المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك، بإعلان الرئيس الأميركي عزمه رفع العقوبات عن سوريا، مشيراً إلى أن هذا القرار سيكون له تأثير إيجابي على الانتعاش والتعافي الاقتصادي للبلاد.

وأشار دوجاريك إلى أنه "من المهم بالنسبة لنا أن نرى سوريا خالية من العقوبات، من أجل إعادة إعمار البلاد، واستعادة الشعب السوري عافيته بعد أكثر من عقد من الصراع".

ترمب يعلن رفع العقوبات عن سوريا

ومساء أمس الثلاثاء، أعلن الرئيس الأميركي عزمه رفع العقوبات المفروضة على سوريا، مؤكداً أن الهدف من هذه الخطوة هو منحها فرصة لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها في منتدى الاستثمار السعودي الأميركي، حيث أشار إلى أن سوريا "عانت من بؤس شديد وموت كبير وحروب طويلة وعمليات قتل امتدت لسنوات"، معرباً عن أمله في أن تنجح الإدارة الحالية في إحلال الاستقرار والحفاظ على السلام في البلاد.

ولفت إلى أن إدارته اتخذت الخطوة الأولى نحو تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، مضيفاً أن وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، سيلتقي نظيره السوري، أسعد الشيباني، في تركيا خلال وقت لاحق من هذا الأسبوع، في إطار الخطوات الدبلوماسية الجارية بين الجانبين.

وأشار ترمب إلى أن قراره جاء بعد مشاورات أجراها مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وعدد من أصدقائه في الشرق الأوسط، لافتاً إلى أن هؤلاء القادة دعوه إلى اتخاذ هذه الخطوة.

وأكد ترمب أن العقوبات "أدت فعلاً مهمة أساسية"، لكنه اعتبر أن الوقت قد حان لإعطاء سوريا فرصة جديدة، قائلاً: "استناداً إلى ما أستمع إليه من أخبار، أتمنى لها حظاً طيباً، وآمل أن تكون النتيجة طيبة وممتازة".

يُشار إلى أن إعلان الرئيس الأميركي لاقى ترحيباً واسعاً من الحكومة السورية والدول العربية، التي اعتبرت القرار خطوة باتجاه دعم الاستقرار الإقليمي وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون مع دمشق.

https://www.syria.tv/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%86-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

9 - تحوّل داخلي وإقليمي حقيقي.. كيف يفتح رفع العقوبات طريقاً جديداً أمام سوريا؟

عبد العظيم المغربل

كيف يفتح رفع العقوبات طريقاً جديداً أمام سوريا؟AFP -

تلفزيون سوريا - عبد العظيم المغربل، 2025.05.14دمشق

إظهار الملخص

بعد أكثر من أربعة عشر عاماً على الثورة السورية التي تكللت بالإطاحة بنظام بشار الأسد، حيث تداخلت الحرب مع الانهيار الاقتصادي والعقوبات الدولية لتشكّل معاناة شاملة طالت تفاصيل الحياة اليومية للسوريين، استمرت هذه العقوبات كعامل ضغط مركزي على الاقتصاد والبنية المجتمعية، وتحوّلت إلى عبء على المواطنين أكثر ممّا هي وسيلة ضغط على السلطة الجديدة، وساهمت في استمرار انهيار العملة المحلية، وضعف القطاعات الإنتاجية، وغياب فرص العمل، ما خلق شعوراً بزيادة اليأس وغياب

الأفق، وتشكلت بيئة خصبة للتفكك الاجتماعي والتوترات الداخلية، بل وامتدّت تداعيات الأمر إلى دول الجوار التي تعاني من آثار غير مباشرة لهذه الأزمة المستمرة.

وفي هذا الإطار، بذلت الإدارة السورية الجديدة منذ تسلّمها للسلطة جهوداً لرفع العقوبات المفروضة؛ حيث أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في شباط 2025 عن تعليق العقوبات في قطاعات الطاقة والنقل والبنوك، ورفعت بريطانيا العقوبات عن عدة كيانات، وأخيراً صرّح الرئيس الأميركي دونالد ترمب بتاريخ 12 أيار 2025 بأنه يدرس تخفيف العقوبات الأميركية على سوريا، بهدف منح البلاد "بداية جديدة."

تستمر الدول الغربية في دعوة الحكومة السورية للعمل جاهدة على ضمان استقرار السلم الأهلي والحدّ من أي حوادث طائفية؛ حيث تضغط الدول الغربية، وخصوصاً أميركا، في هذا الملف عبر شروطها والعقوبات التي تستخدمها، وتدعو إلى الاستقرار في سوريا لينعكس ذلك على دول الجوار. لكن المفارقة هنا أن من أكبر معوّقات السلم الأهلي هو استمرار هذه العقوبات، لكونه يعيق إعادة بناء الاقتصاد السوري، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وبالتالي تقليل التوترات الاجتماعية والسياسية، ويمنع انعكاس ذلك بشكل إيجابي على استقرار المنطقة بأسرها.

تأثير العقوبات على الاقتصاد السوري والمجتمع

منذ بداية الثورة السورية في عام 2011، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من العقوبات على سوريا، استهدفت بشكل رئيسي القطاعات الحيوية مثل النفط، والطاقة، والبنوك، والشحن، إضافة إلى أسماء ومؤسسات مرتبطة بالنظام المخلوع. ومع مرور الوقت، تحوّلت هذه العقوبات من أداة ضغط سياسي إلى عبء ثقيل على الاقتصاد السوري والمواطن العادي؛ حيث إنه بحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في أواخر 2024، فإن أكثر من 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، بينما تجاوزت نسبة البطالة 50%، في ظلّ تدهور كبير في القدرة الشرائية وانهيار العملة الوطنية.

هذا التدهور الاقتصادي لم يقتصر على الأرقام فحسب، بل ترك آثاراً اجتماعية ونفسية عميقة، فقد أدّى النقص المزمن في الوقود والكهرباء، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، إلى إضعاف قطاعات الصحة والتعليم، وزيادة الاعتماد على المساعدات

الإنسانية، التي باتت عاجزة عن تلبية الحاجات الأساسية. كما أسهمت العقوبات في منع دخول المواد الخام والمعدات اللازمة للإنتاج، ما أدّى إلى شلل شبه كامل في القطاعات الصناعية والزراعية.

النتيجة كانت بيئة خانقة للمواطنين، خاصة الشباب، الذين وجدوا أنفسهم بين خيارين: إما الهجرة، أو الركود في انتظار المساعدات. ومع انعدام الأفق الاقتصادي، تصاعد الشعور بالإحباط والتهميش، وبدأ المجتمع يعاني من مظاهر تفكك اجتماعي وتراجع في الثقة بين فئاته، ممّا جعل الأرضية مهيّأة لخطابات الكراهية، والاستقطاب، وظهور سلوكيات سلبية في الشارع ووسائل التواصل.

العقوبات وتأثيرها على مزاج المجتمع

لم تكن العقوبات الاقتصادية مجرد إجراءات مالية أو تجارية فحسب، بل تحوّلت إلى عنصر مؤثر في تشكيل المزاج العام داخل المجتمع السوري. تحت وطأة الفقر المتزايد، وغياب الخدمات الأساسية، وانعدام الأمل في المستقبل، بدأ الإحباط يتسلل إلى النفوس، وشيئاً فشيئاً تحوّل إلى حالة من التوتر العام والانفعال الاجتماعي.

باتت وسائل التواصل الاجتماعي مرآة صريحة لهذا المزاج المتأزم؛ إذ تصاعدت فيها نبرة السخرية السوداء، وتفشّى الخطاب العدائي، وتزايدت حالات التنمّر الرقمي والانقسامات الحادّة بين فئات المجتمع، سواء على أسس مناطقية، أو طائفية، أو طبقية. كما تحوّلت النقاشات اليومية من قضايا جوهرية إلى التركيز على "الترندات" الفارغة والمحتوى السطحي، في محاولة للهروب من واقعٍ معيشي لا يرحم.

هذا الانفلات في الخطاب لا يمكن فصله عن البيئة الضاغطة التي خلقتها العقوبات، فحين يُسلب الإنسان من أدوات الإنتاج والعمل، ولا يجد منفذاً حقيقياً للتعبير أو للتحقق الذاتي، يتحوّل بسهولة إلى وعاء للغضب أو وسيلة لإفراغ الألم في اتجاهات سلبية، وبذلك، يصبح الاستقرار المجتمعي مهدّداً من الداخل، لا نتيجة لصراع سياسي فحسب، بل نتيجة لاختناقٍ معيشي طال أمده.

الفرضية المقابلة: كيف يُغيّر رفع العقوبات هذا المشهد؟

في ضوء المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها العقوبات، يبرز رفعها كخطوة قد تفتح أفقاً جديداً للتغيير البنيوي في سوريا، فالتخفيف من القيود المفروضة على

القطاعات الحيوية، مثل الطاقة والنقل والبنوك، يعني بالضرورة إعادة ضخّ الأوكسجين في جسد الاقتصاد السوري المتهالك؛ حيث إن رفع العقوبات يؤدّي إلى خلق فرص عمل جديدة نتيجة لدخول رؤوس الأموال الساخنة، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة الاجتماعية.

تحريك عجلة الاقتصاد لا يعني فقط عودة المستثمرين أو فتح المصارف، بل يرتبط بتحوّلات اجتماعية عميقة، فعندما تتوفر فرص العمل ويبدأ الناس بكسب دخل مستقر، يتراجع الاعتماد على المساعدات، وتنخفض مستويات القلق اليومي، ويعود الاهتمام بالشأن العام البنّاء بدل الانشغال بالتفاهات أو الانتقادات العقيمة. الشباب السوري، على وجه الخصوص، يمكن أن يتحوّل من شريحة محبطة إلى قوة إنتاجية فاعلة تُسهم في البناء لا الهدم.

علاوة على ذلك، فإن إنهاء العزلة الاقتصادية يُتيح المجال لعودة الكفاءات السورية في الخارج، ويَسمح بنقل الخبرات والتكنولوجيا، ويُعيد بناء الثقة بالمؤسسات المحلية. وهذا كله لا يعني فقط تعافياً اقتصادياً، بل بداية فعلية لمسار استقرار مجتمعي طويل الأمد، يؤسّس لسِلمٍ أهلي متين، ويُضعف البيئة التي تُنتج خطاب الكراهية أو الميل للعنف كردّ فعل على الشعور بالعجز.

الرابط بين الاستقرار الاقتصادي والسلم الأهلي

يرتبط الاستقرار الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بمستوى السلم الأهلي داخل أيّ مجتمع، وسوريا ليست استثناءً من هذه القاعدة. فحين يشعر الفرد بأنه قادر على إعالة نفسه وأسرته من خلال العمل الشريف، تتراجع مشاعر الغضب والإحباط، وتختفي تدريجياً النزعات العدوانية التي تُغذّي الصراعات المجتمعية. في الحالة السورية، حيث تآكلت فرص العمل وانعدمت آفاق المستقبل لشرائح واسعة من الشباب، خلق هذا الواقع بيئة خصبة لتنامي الانقسامات، وتكريس الولاءات الضيقة، وحتى الانجراف نحو التطرف أو الجريمة كوسيلة للبقاء.

لكن في المقابل، يمكن لأيّ انتعاش اقتصادي ناتج عن رفع العقوبات أن يتحوّل إلى حجر زاوية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي. فمع تحسّن مستوى الدخل وتوفّر فرص

العمل، يعود الأمان الاقتصادي، وتقلّ الحاجة إلى الهجرة أو الانخراط في اقتصاد الظل أو التهريب، وتبدأ قيم الإنتاج، والانتماء إلى المكان، والثقة بالذات بالظهور مجدّداً.

من الناحية النفسية والاجتماعية، حين يخرج الناس من حالة الصراع الصفري، تبدأ علاقتهم بأنفسهم وبالآخرين بالتغيّر؛ حيث تقلّ حدّة الخطابات العدائية، وتنتعش قيم التعاون والمسؤولية، ويظهر شعور عام بالانتماء الجماعي. وعندما يشعر الأفراد أن حياتهم تسير نحو الأفضل، يصبح لديهم دافع لحماية هذا الاستقرار، لا تقويضه. وبذلك، يمكن أن يُشكّل رفع العقوبات نقطة انطلاق حقيقية لبناء سِلمٍ أهلي يستند إلى التمكين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، لا مجرّد التهدئة المؤقتة.

انعكاس الاستقرار المجتمعي السوري على دول الجوار

الحرب في سوريا لم تبقَ ضمن حدودها الجغرافية، بل امتدّت آثارها إلى عمق الجوار الإقليمي، سواء من خلال موجات اللجوء، أو النشاطات غير القانونية عبر الحدود، أو حتى التوترات الأمنية الناتجة عن غياب دولة مركزية مستقرة. لذلك، فإن أيّ خطوة نحو التعافي في الداخل السوري — وعلى رأسها رفع العقوبات الاقتصادية — لا تعني فقط مصلحة للسوريين، بل تُمثّل مصلحة مباشرة للدول المحيطة.

أوّل المتأثرين هي الدول المستضيفة للاجئين، مثل لبنان، والأردن، وتركيا، حيث فاقم الوجود السوري أزمات هذه البلدان الاقتصادية والبنيوية، وإن تحسّن الاقتصاد السوري يعني عودة تدريجية لبعض اللاجئين، وتخفيف العبء عن الخدمات العامة والبنى التحتية في هذه الدول، ما يعزّز استقرارها الاجتماعي ويُقلّل من التوترات بين المواطنين والمجتمعات المضيفة.

كذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي يُقلّل من الانخراط في الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب البشر، والمخدرات، والأسلحة، وهي ظواهر نشطت بفعل انهيار الاقتصاد السوري. فحين تتوفر فرص العمل داخل سوريا، ينخفض الحافز لدى الشباب السوري للانخراط في هذه النشاطات، ما ينعكس إيجاباً على أمن دول الجوار.

فضلاً عن ذلك، فإن استقرار سوريا يُقلّل من احتمالات اشتعال النزاعات الحدودية، ويفتح المجال أمام شراكات اقتصادية مستقبلية في مجالات الطاقة، والنقل، وإعادة الإعمار، وهو ما قد يتحوّل إلى عنصر توحيد إقليمي بدلاً من التنازع والتوتر.

وبهذا المعنى، فإن رفع العقوبات لا يُقرأ فقط كملف داخلي سوري، بل كعامل استقرار استراتيجي للمنطقة بأسرها.

المصالح المشتركة: لماذا يجب أن تدعم الدول الإقليمية والدولية رفع العقوبات؟

في عالم تحكمه المصالح، لا يمكن النظر إلى رفع العقوبات عن سوريا باعتباره مجرد مطلب إنساني أو وطني، بل هو أيضاً ورقة رابحة تصب في مصلحة الدول الإقليمية والدولية التي تفرض هذه العقوبات، خاصة تلك التي تنادي بالاستقرار في الشرق الأوسط، أو تعاني من تداعيات استمرار الحرب في سوريا على أراضيها؛ حيث إن فتح الباب أمام تخفيف العقوبات يمكن أن يشكّل نقطة التقاء واقعية بين مصالح مختلف الأطراف.

فعلى مستوى دول الجوار واللجوء، مثل لبنان، والأردن، والعراق، وتركيا، والاتحاد الأوروبي، يشكّل تعافي الاقتصاد السوري فرصة لتقليل الضغوط الداخلية الناتجة عن اللجوء، واستعادة التبادل التجاري الذي تضرّر بشدة خلال السنوات الماضية. كما أن خفض التوترات على الحدود السورية، وتراجع معدلات التهريب والهجرة غير الشرعية، يعزّز من استقرار هذه الدول، ويوفّر أجواء أكثر أمناً لنموّها الاقتصادي.

أما بالنسبة للقوى الدولية، فرفع العقوبات يُتيح لها الدخول مجدداً إلى السوق السورية بشروط جديدة، ويمنحها دوراً في مسار إعادة الإعمار. كما أن تحقيق الاستقرار في سوريا يُقلّل من احتمالات تمدّد انتشار داعش، ويُضعف البيئة التي تُنتج الإرهاب العابر للحدود، ما يصبّ مباشرة في مصلحة الأمن القومي لها.

بالتالي، فإن مقاربة رفع العقوبات لا ينبغي أن تُفهَم كتنازل سياسي، بل كصفقة متوازنة تعود بالنفع على الجميع: على سوريا المنهكة، وعلى جيرانها المرهقين، وعلى المجتمع الدولي الباحث عن مخرج دائم من واحدة من أعقد أزمات القرن.

بشكل عام، تقف سوريا اليوم أمام فرصة نادرة لإعادة بناء ذاتها، ليس فقط من خلال الحلول السياسية أو العسكرية، بل عبر تحريك العجلة الاقتصادية وتخفيف الأعباء اليومية عن كاهل شعبها؛ حيث إن رفع العقوبات، أو حتى إعادة النظر الجدية فيها، يمكن أن يكون مفتاحاً حقيقياً نحو تحسين الظروف المعيشية، واستعادة الأمل

المفقود، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وهو ما ينعكس بدوره على السلم الأهلي ويمتدّ أثره إلى الإقليم بأسره.

الواقع أثبت أن الضغط الاقتصادي المطوّل لا يؤدّي بالضرورة إلى التغيير السياسي المرجو، بل غالباً ما ينتج عنه مجتمعات مفككة، ناقمة، غارقة في الفقر والتوتر، بينما يفتح التعافي الاقتصادي الباب أمام إصلاحات أعمق، ويمنح المجتمعات الأدوات لتجاوز الجراح والانقسامات. من هنا، فإن رفع العقوبات لا يجب أن يُنظر إليه كجائزة تُمنح أو تُمنع وفق الحسابات السياسية الضيقة، بل كخطوة عقلانية تصبّ في صالح السلام والاستقرار المشترك، وتخدم مصالح شعوب المنطقة والدول الكبرى على حدّ سواء.

https://www.syria.tv/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%91%D9%84-%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A7%D9%8B-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D9%8B-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%9F

10 - ترحيب عربي واسع بإعلان ترمب رفع العقوبات عن سوريا

الرئيس الأميركي دونالد ترمب

تلفزيون سوريا . إسطنبول، 2025.05.14دمشق

إظهار الملخص

لاقى إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترمب عزمه رفع العقوبات المفروضة على سوريا، ترحيباً واسعاً من عدد من الدول العربية، التي اعتبرت القرار خطوة باتجاه دعم الاستقرار الإقليمي وفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون مع دمشق.

ورافق هذا الموقف إشادة بالدور السعودي والجهود الدبلوماسية التي أسهمت في التوصل إلى هذا التحول، مع التأكيد على أهمية سيادة سوريا ووحدة أراضيها، وفتح آفاق جديدة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي.

قطر: رفع العقوبات خطوة مهمة نحو دعم الاستقرار

رحبت وزارة الخارجية القطرية بإعلان الرئيس الأميركي عزمه رفع العقوبات عن سوريا، ووصفت الخطوة بأنها بالغة الأهمية في دعم الاستقرار والازدهار في سوريا الجديدة.

وأكدت الوزارة في بيان تقدير دولة قطر للجهود المبذولة من قبل السعودية وتركيا في هذا الملف، مجددة دعمها الكامل لسيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها وتطلعات شعبها نحو التنمية والأمن.

الكويت تعتبر القرار مدخلاً للاستقرار

أعربت وزارة الخارجية الكويتية عن ترحيبها بإعلان ترمب رفع العقوبات عن سوريا، مثمّنة الجهود التي قادتها السعودية للوصول إلى هذه الخطوة.

وأكدت الوزارة أن القرار يدعم الاستقرار والتنمية في سوريا، وجددت تأكيد دولة الكويت على دعم الشعب السوري ومساعيه الرامية إلى الحفاظ على وحدة البلاد واستقلالها.

الأردن: خطوة لإعادة بناء سوريا

رحّبت وزارة الخارجية الأردنية بإعلان ترمب، مؤكدة أن القرار يمثل خطوة هامة في طريق إعادة بناء سوريا وفتح مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي.

وأكد الناطق باسم الوزارة، سفيان القضاة، في بيان "دعم الأردن المطلق لسوريا وشعبها في إعادة بناء وطنه على الأسس التي تضمن وحدة البلاد وأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها ومواطنيها".

ليبيا: بارقة أمل للسوريين

أعلنت وزارة الخارجية الليبية ترحيبها بإعلان رفع العقوبات عن سوريا، معتبرة ذلك تحولاً هاماً نحو إعادة دمج دمشق في محيطها الإقليمي والدولي.

وأشارت إلى أن هذه الخطوة "تُعد بارقة أمل لإنهاء معاناة السوريين وتدعم جهود التعافي الوطني، وإعادة الإعمار وتعزيز وحدة سوريا وسيادتها، واستعادة دورها الطبيعي والفاعل في محيطها العربي وعلى الساحة الدولية".

كما أكد البيان دعم ليبيا الكامل "لكل ما من شأنه أن يُسهم في استقرار سوريا وازدهارها، انسجاماً مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الأخوية بين البلدين، ومع الالتزام الليبي الثابت بدعم الحلول السلمية والتعاون البنّاء بين الشعوب والدول".

ارتياح في لبنان

عبّر رئيس الجمهورية اللبنانية، جوزيف عون، عن ترحيبه الكبير بإعلان ترمب رفع العقوبات، متمنياً أن يكون هذا "القرار الشجاع خطوة أخرى على طريق استعادة سوريا لعافيتها واستقرارها، بما ينعكس خيراً على لبنان وكل منطقتنا وشعوبها".

من جانبه، هنّأ رئيس الوزراء اللبناني، نواف سلام، سوريا بالقرار، لافتاً إلى أنه "يشكّل فرصة للنهوض، وستكون له انعكاسات إيجابية على لبنان وعموم المنطقة".

العراق يشيد بالتحرك السعودي

عبّرت وزارة الخارجية العراقية عن ترحيبها بالقرار الأميركي، معربة عن أملها في أن يُسهم في دعم مسار الاستقرار في سوريا وإنهاء معاناة شعبها.

وأشادت الوزارة في بيان بالجهود السعودية التي أدت إلى هذه المبادرة، مؤكدة أهمية التضامن العربي وتعزيز التعاون المشترك بما يخدم المصالح المشتركة.

كما أعربت عن أملها بأن "تشكّل هذه الخطوة بدايةً لمرحلة جديدة من التعاون الدولي لإنهاء الأزمة السورية، من خلال دعم الحلول السلمية الشاملة التي تصون وحدة سوريا وسيادتها، وتكفل حقوق جميع مكونات الشعب السوري".

الجامعة العربية: تطور إيجابي

رحب الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بقرار ترمب، واعتبره تطوراً إيجابياً بفضل المساعي السعودية.

وقال في تغريدة على منصة "إكس": "القرار تطور إيجابي وهام يستحق الإشادة، ويسمح لسوريا بطي صفحة الماضي والانطلاق الاقتصادي لخدمة الاستقرار والتنمية في هذا البلد العربي العزيز".

التعاون الخليجي يثمّن التحرك

عبّر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم البديوي، عن تقديره للقرار الأميركي، مشيداً بجهود ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الدفع نحو هذا التحول.

وتمنّى البديوي في بيان أن يسهم هذا القرار في التخفيف من معاناة الشعب السوري، ويمهّد الطريق نحو بناء مستقبل آمن ومزدهر لسوريا.

البحرين تهنئ الشرع

بعث ملك البحرين، سلمان بن حمد آل خليفة، وولي عهده، برقية تهنئة إلى الرئيس السوري، أحمد الشرع، بمناسبة إعلان رفع العقوبات، وأشادا بدور ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في تحقيق هذه الخطوة.

https://www.syria.tv/%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D8%A8-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B9-%D8%A8%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%A8-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

11 - العقوبات الأميركية على سوريا: نظرة شاملة

ترتكز العقوبات الأميركية على سوريا إلى مزيج من الأطر القانونية التي تشمل قرارات تنفيذية صادرة عن السلطة التنفيذية وتشريعات أقرها الكونغرس

خاص - تلفزيون سوريا، 2025.05.13دمشق

إظهار الملخص

بدأت الولايات المتحدة فرض العقوبات على سوريا منذ عقود. أُدرجت سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ نهاية 1979، مما وضعها تحت طائفة من القيود بسبب دعمها المزعوم للتنظيمات الإرهابية. على مر الثمانينات والتسعينات، استمرت هذه القيود وشملت حظر تصدير الأسلحة إلى سوريا والقيود على المساعدات الأميركية نتيجة هذا التصنيف.

في أوائل الألفية الجديدة، تصاعدت الضغوط الأميركية مع إقرار قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لعام 2003 الذي تبناه الكونغرس. استند القانون إلى اتهام سوريا بدعم الإرهاب، واستمرار وجود قواتها في لبنان، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل وصواريخ باليستية، وتقويض جهود الاستقرار في العراق المجاور.

وعلى إثر ذلك، أصدر الرئيس الأميركي في 11 أيار 2004 الأمر التنفيذي 13338 معلناً حالة طوارئ وطنية في العلاقات مع سوريا، لتنفيذ هذا القانون وفرض عقوبات إضافية بموجب قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية (IEEPA). شكلت هذه الخطوة نقطة انطلاق لبرنامج عقوبات أميركي أشمل على سوريا اعتباراً من 2004.

خلال السنوات التالية، توسعت العقوبات مع تغير الأوضاع الإقليمية. في نيسان 2005، وبعد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، أصدر الرئيس الأمر التنفيذي 13399 الذي استهدف المسؤولين عن هذا الاغتيال وفرض عقوبات إضافية ضمن حالة الطوارئ المعلنة. ولاحقاً في شباط 2008، صدر الأمر التنفيذي 13460 لمعاقبة المتورطين في أعمال الفساد العام التي مكّنت نظام الأسد المخلوع من مواصلة سلوكياته المرفوضة دولياً.

مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا في آذار 2011 والتي تحولت إلى نزاع مسلح، بادرت واشنطن إلى فرض حزمة جديدة وقاسية من العقوبات. أصدر الرئيس في نيسان 2011 الأمر التنفيذي 13572 الذي وسّع حالة الطوارئ لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان بوصفها تهديداً غير عادي للأمن القومي الأميركي.

تلاه في أيار 2011 الأمر التنفيذي 13573 مستهدفاً مسؤولين كبار في النظام المخلوع بمن فيهم بشار الأسد ومسؤولين آخرين متورطين في تصعيد العنف. ثم جاء الأمر التنفيذي 13582 في آب 2011 ليفرض أوسع عقوبات حتى ذلك التاريخ، حيث جُمّدت ممتلكات الحكومة السورية، وحُظر على الأشخاص الأميركيين الاستثمار في سوريا أو تصدير الخدمات إليها، وحُظر استيراد النفط والمنتجات النفطية ذات المنشأ السوري.

بحلول نهاية 2011، كانت العلاقات الدبلوماسية قد تدهورت أيضاً مع إغلاق السفارة الأميركية في دمشق وتعليق معظم أشكال التعاون.

استمرت العقوبات بالتوسع خلال السنوات اللاحقة. في نيسان 2012 صدر الأمر التنفيذي 13606 لمعاقبة من يساعدون النظامين السوري والإيراني في انتهاك حقوق الإنسان عبر تكنولوجيا المراقبة وغيرها. وفي أيار 2012، صدر الأمر التنفيذي 13608 لاستهداف الأشخاص والشركات الأجنبية التي تساعد في التهرب من العقوبات المفروضة

على سوريا وإيران. كما واصلت وزارة الخزانة إضافة كيانات وأفراد سوريين أو داعمين لهم إلى قوائم العقوبات بشكل منتظم بسبب أنشطتهم المزعزعة للاستقرار أو انتهاكاتهم.

وفي تطور نوعي، أقر الكونغرس الأميركي في عام 2019 قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا ضمن موازنة الدفاع، ودخل حيز التنفيذ في حزيران 2020. وسّع هذا القانون نطاق العقوبات بشكل غير مسبوق ليشمل الأطراف الأجنبية التي تدعم النظام المخلوع.

على سبيل المثال، يفرض القانون عقوبات على أي جهات أو أفراد أجانب يقدمون دعماً مالياً أو تقنياً كبيراً للحكومة السورية أو لقطاعها العسكري والنفطي أو يشاركون في مشاريع إعادة الإعمار لصالح النظام.

وقامت وزارة الخزانة في حزيران 2020 بإدراج أول مجموعة من الأفراد والكيانات بموجب قانون قيصر، مؤكدةً أن أي شخص أو جهة تتعامل مع النظام المخلوع معرضة للإجراءات الأميركية. وبذلك أصبح برنامج العقوبات على سوريا أحد أكثر برامج العقوبات شمولاً وتعقيداً التي تطبقها الولايات المتحدة.

الأطر القانونية والتشريعات الأساسية

ترتكز العقوبات الأميركية على سوريا إلى مزيج من الأطر القانونية التي تشمل قرارات تنفيذية صادرة عن السلطة التنفيذية وتشريعات أقرها الكونغرس:

قوانين تصنيف سوريا كدولة راعية للإرهاب (1979): أُدرجت سوريا في قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ 1979 بموجب قوانين أميركية مثل قانون مراقبة تصدير الأسلحة وقانون المساعدات الخارجية. أدى هذا التصنيف إلى فرض حظر على بيع الأسلحة لسوريا وقيود على المعونات الأميركية وغيرها من التدابير العقابية.

قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان لعام 2003 (Public Law 108-175): يشكل الإطار التشريعي الأساسي للعقوبات التي بدأت في 2004. أوجب هذا القانون على الرئيس فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على سوريا ما لم تقم بعدة خطوات بينها وقف دعم المنظمات الإرهابية (كحزب الله وحماس)، وسحب قواتها من لبنان، ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية. منح القانون الرئيس صلاحية تعليق بعض العقوبات إذا شهد بتحقق تقدم في سلوك سوريا. قام الرئيس بوش بالتوقيع على القانون في ديسمبر 2003، ثم أصدر الأمر التنفيذي 13338 في مايو 2004 لتنفيذه.

حالة الطوارئ الوطنية والأوامر التنفيذية (2004-حتى الآن): اعتمد الرؤساء المتعاقبون على قانون السلطات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA) وقانون الطوارئ الوطنية (NEA) لإصدار أوامر تنفيذية تفرض عقوبات على سوريا. من أبرز هذه الأوامر:

الأمر 13338 (2004): جمّد أصول أشخاص مرتبطين بالحكومة السورية وحظر تصدير معظم السلع الأميركية إلى سوريا باستثناء المواد الإنسانية، ومنع الطائرات السورية من الهبوط أو التحليق في الولايات المتحدة، وغيرها.

الأمر 13399 (2006): استهدف المتورطين باغتيال الحريري بموجب قانون مشاركة الأمم المتحدة (UNPA) إضافة لـIEEPA، لمعاقبة المسؤولين السوريين الضالعين في زعزعة استقرار لبنان.

الأمر 13460 (2008): عاقب شخصيات سورية متورطة بالفساد الذي دعم سلوك النظام (كإثراء غير مشروع للمقربين).

الأمر 13572 (2011): جمّد أصول مسؤولين متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وقمع المتظاهرين بما فيهم مسؤولون أمنيون.

الأمر 13573 (2011): استهدف بشار الأسد وأفراد دائرته المقربة بالاسم، مجمّداً أصولهم وحاظراً تعامل الأميركيين معهم.

الأمر 13582 (2011): فرض حظراً اقتصادياً شاملاً تقريباً، بما في ذلك منع أي صفقات أو تعاملات مالية مع النظام المخلوع، وحظر استيراد النفط السوري، ومنع أي استثمار أميركي في سوريا.

الأمر 13606 (2012): استهدف الجهات التي تساعد النظام إلكترونياً في مراقبة وقمع المواطنين (بالشراكة مع أمر مشابه ضد إيران).

الأمر 13608 (2012): خوّل معاقبة الجهات الأجنبية التي تحاول التهرب من العقوبات الأميركية على سوريا أو تساعد في ذلك.

قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019: يمثل أحدث إطار تشريعي كبير، وفرض عقوبات ثانوية (عابرة للحدود) تطال غير الأميركيين الذين يتعاملون مع النظام المخلوع. يوجب القانون على الرئيس معاقبة أي شخص أو شركة أجنبية توفر دعماً مالياً

أو تقنياً مهماً للحكومة السورية أو الجيش أو قطاع النفط والغاز أو تشارك في مشاريع البناء والهندسة الكبيرة لصالح النظام. كما يفرض عقوبات على من يزود النظام بطائرات أو قطع غيار عسكرية أو معدات قد تُستخدم في قمع المدنيين. تشمل العقوبات بموجب القانون قيصر تجميد الأصول وحظر الدخول إلى الولايات المتحدة لهؤلاء الداعمين. يتيح القانون للرئيس تعليق العقوبات إذا رأى أنه يصب في المصلحة القومية الأميركية أو في حال تنفيذ النظام المخلوع لمعايير محددة مثل وقف قصف المدنيين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وغير ذلك من شروط حقوق الإنسان. يُذكر أن القانون استُوحِي اسمه من المصور العسكري السوري المنشق المعروف باسم "قيصر" الذي وثّق تعذيب وقتل معتقلين في سجون النظام، ويهدف إلى محاسبة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا.

إلى جانب هذه الأطر، هناك أيضاً قرارات من الكونغرس وتصريحات سياسة تجعل من العقوبات جزءاً ثابتاً من النهج الأميركي تجاه سوريا. على سبيل المثال، أصدر الكونغرس قوانين تمنع تقديم أي مساعدة لإعادة الإعمار في المناطق التي يسيطر عليها الأسد ما لم يتحقق انتقال سياسي. كما أبقى الكونغرس سوريا ضمن قائمة الدول الخاضعة لعقوبات مشددة بموجب قوانين مكافحة انتشار الأسلحة ودعم الإرهاب. هذا المزيج من الأوامر التنفيذية والتشريعات يجعل العقوبات الأميركية على سوريا شاملة ومتينة، ومن الصعب رفعها إلا بتغير ملموس في سياسات دمشق وفق الشروط الأميركية.

أنواع العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا

تطوّرت العقوبات على سوريا لتشمل طيفاً واسعاً من التدابير الاقتصادية والدبلوماسية، بالإضافة إلى استهداف أفراد وكيانات محددين. فيما يلي أبرز أنواع هذه العقوبات:

العقوبات الاقتصادية:

تشمل العقوبات الاقتصادية حظراً شبه كامل على التعامل التجاري والمالي مع سوريا. فرضت واشنطن حظراً على تصدير وإعادة تصدير معظم السلع الأميركية إلى سوريا – باستثناء بعض المواد ذات الطابع الإنساني (مثل الغذاء والدواء). كما مُنع تصدير

الخدمات الأميركية إلى سوريا (كخدمات الاستشارات والتكنولوجيا وغيرها). في المقابل، حُظر استيراد المنتجات السورية إلى الولايات المتحدة، وعلى رأسها النفط والمنتجات النفطية السورية. إضافة لذلك، فُرضت قيود مالية صارمة تمنع أي استثمارات أميركية في سوريا أو أي تعاملات مالية عبر البنوك الأميركية تتعلق بسوريا. وتم تجميد الأصول التابعة للحكومة السورية في الولايات المتحدة، وحُظر على أي شخص أو شركة أميركية التعامل التجاري أو المالي مع مؤسسات حكومة النظام المخلوع أو الشركات التي تملكها. ونتيجة لهذه العقوبات، أصبحت سوريا معزولة إلى حد كبير عن النظام المالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة، إذ امتنعت المصارف الدولية عن إجراء التحويلات المرتبطة بسوريا خشية التعرض لعقوبات أميركية، ما أدى إلى قطع أوصال الاقتصاد السوري الخارجية. كما تستخدم واشنطن نفوذها في المؤسسات المالية الدولية (كصندوق النقد والبنك الدولي) لمنع أي قروض أو مساعدات مالية لسوريا.

العقوبات الدبلوماسية:

اتخذت الولايات المتحدة إجراءات دبلوماسية لعزل النظام المخلوع دولياً. فعلى صعيد العلاقات الثنائية، علّقت واشنطن عملياً التمثيل الدبلوماسي منذ 2012 وأغلقت سفارتها في دمشق، كما منعت منذ 2011 دخول العديد من المسؤولين السوريين إلى أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، أُدرجت سوريا في برامج حظر السفر والهجرة؛ فمثلاً كانت سوريا من الدول المشمولة بقرار حظر السفر الذي أصدرته الإدارة الأميركية سنة 2017، مما منع معظم السوريين من السفر أو الهجرة إلى الولايات المتحدة. وفي المحافل الدولية، تعمل الدبلوماسية الأميركية على منع عودة سوريا إلى المنظمات والهيئات الدولية أو الإقليمية المؤثرة ما لم تستوفِ شروط الحل السياسي (كما عارضت سابقاً جهود إعادة دمج سوريا في الجامعة العربية قبل أن تتخلى عن هذه المعارضة في 2023 ضمن تفاهمات إقليمية). هذا إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية نفسها لها أبعاد دبلوماسية، حيث تُرسل رسالة سياسية بعزل النظام المخلوع واعتباره منبوذاً دولياً. أيضاً، تنص التشريعات الأميركية على اعتراض الولايات المتحدة على أي دعم مالي دولي لسوريا عبر المؤسسات متعددة الأطراف، وهو إجراء ذو طابع دبلوماسي-اقتصادي يحد من شرعية النظام دولياً.

عقوبات على الأفراد والكيانات:

اعتمدت واشنطن بكثافة ما يُعرف بالعقوبات الموجّهة أو الفردية. إذ أدرجت مئات من الشخصيات السورية على قائمة العقوبات، وبينهم مسؤولون حكوميون وأمنيون رفيعو المستوى (بشار الأسد وأفراد أسرته وكبار الضباط ومدراء الأجهزة الأمنية) ورجال أعمال بارزون معروفون بتمويلهم للنظام. تؤدي هذه الإدراجات إلى تجميد أي أصول للمذكورين تقع ضمن الولاية القضائية الأميركية، كما يُمنع على أي شخص أو شركة أميركية التعامل معهم مالياً أو تجارياً. وبالمثل، أُدرجت عشرات الكيانات السورية (شركات عامة وخاصة، وبنوك، وواجهات تجارية للنظام، ووحدات عسكرية وأمنية) على قوائم العقوبات. على سبيل المثال، تم إدراج مصرف سوريا المركزي نفسه على قائمة العقوبات واعتباره كياناً ذا مخاطر عالية لغسل الأموال، مما يعني عزل البنك المركزي عن الدولار والنظام المالي الأميركي. كذلك فرضت عقوبات على مصرف التجارة السوري ومصارف خاصة وعلى قطاع النفط السوري (وزارة النفط والشركات العاملة فيه). وضمن تنفيذ قانون قيصر، امتدت هذه العقوبات لتشمل أيضاً الأفراد والجهات غير السورية الداعمة للنظام؛ فقد تم معاقبة شركات من روسيا وإيران وصين وغيرها ثبت دعمها العسكري أو التقني أو تمويلها لمشاريع مع النظام المخلوع. هذه العقوبات الثانوية (على غير الأميركيين) تهدف إلى ردع أي دولة أو شركة أجنبية عن التعامل مع دمشق تحت طائلة فقدان الوصول للأسواق الأميركية. وبموجب الأوامر التنفيذية، هناك أيضاً حظر على منح تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة للمشمولين بالعقوبات، ما يعني منع سفرهم إليها بشكل مباشر. وبهذا، خلقت واشنطن شبكة واسعة من العزلة تستهدف تجفيف موارد النظام المالية وعزل داعميه.

الآثار السياسية والاقتصادية والإنسانية للعقوبات

أدت العقوبات الأميركية المكثفة على مدار سنوات إلى آثار عميقة على سوريا على الصعد السياسية والاقتصادية - مع جدل حول تأثيرها على الوضع الإنساني. فيما يلي عرض لأبرز هذه الآثار:

العزل السياسي والدبلوماسي: ساهمت العقوبات في ترسيخ عزلة النظام المخلوع دولياً لعقد من الزمن. فمن الناحية السياسية، أصبحت سوريا منبوذة في المجتمع الدولي

الغربي؛ قطعت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية علاقاتها مع دمشق، وجمّدت عضوية سوريا في المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية لعدة سنوات. كما استخدمت واشنطن العقوبات لإرسال رسالة واضحة لأي دولة تفكر في إعادة تأهيل النظام بأن التطبيع له ثمن. وقد انخفض مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة مع سوريا بشكل حاد، وفرضت قيود السفر على المسؤولين السوريين حدّت من حركتهم. هذا العزل السياسي زاد من اعتماد النظام على عدد محدود من الحلفاء (روسيا وإيران بشكل أساسي)، وعزّز من ارتهانه لهم سياسياً واقتصادياً.

الضغط الاقتصادي وإضعاف موارد النظام: لا شك أن الاقتصاد السوري تعرّض لضرر بالغ نتيجة تزامن الحرب الداخلية مع العقوبات الخارجية. فقد انكمش الناتج المحلي السوري بأكثر من 50٪ خلال عقد الحرب، ويقدّر البنك الدولي أن الانكماش ربما بلغ 84٪ بين 2010 و2023 عند الأخذ بالاعتبار مؤشرات مثل انقطاع الكهرباء والنشاط الليلي. انهارت قيمة العملة السورية (الليرة) بشكل غير مسبوق، فتراجعت من نحو 50 ليرة مقابل الدولار عام 2010 إلى مستويات تجاوزت 15 ألف ليرة لكل دولار بحلول 2023. أدى هذا إلى ارتفاع هائل في معدلات التضخم وأسعار السلع الأساسية، مما أثقل كاهل المواطنين. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 90% من السوريين باتوا تحت خط الفقر نتيجة تدهور الاقتصاد.

العقوبات الأميركية - إلى جانب الأوروبية - حرمت النظام من موارد مالية هامة. فعلى سبيل المثال، الصادرات النفطية السورية (التي كانت تشكل قرابة ثلثي عائدات الحكومة قبل الحرب) توقفت تقريباً؛ إذ حظر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة استيراد النفط السوري منذ 2011، كما استهدفت العقوبات أي شركة أو دولة تساعد دمشق في بيع نفطها أو نقله. وبما أن النفط السوري الثقيل كان يجد سوقاً في أوروبا تحديداً، فقد خسر النظام مليارات الدولارات من الإيرادات السنوية كانت تستخدم سابقاً في تمويل جهاز الدولة والحملة العسكرية. أيضاً، جمّدت أصولا بمليارات الدولارات تابعة لمؤسسات حكومية وشركات ورجال أعمال مرتبطين بالنظام في الخارج، مما قيّد قدرة دمشق على الوصول لاحتياطيات النقد الأجنبي في البنوك الدولية. علاوة على ذلك، قيود القطاع المالي تعني أن التحويلات المصرفية إلى سوريا ومنها أصبحت شبه مستحيلة عبر

القنوات الرسمية. حتى الدول الحليفة كإيران وروسيا واجهت صعوبة في إجراء معاملات مالية مع سوريا بسبب الخوف من العقوبات الأميركية على بنوكها. هذا أضعف التمويل الخارجي المتاح للنظام، الذي اعتمد أكثر على الأساليب غير الرسمية ونقل الأموال نقداً أو عبر شبكات تهريب.

كل ذلك ساهم في تفكيك أوصال الاقتصاد السوري وربطه فقط بقنوات ضيقة. فقد تقلصت التجارة الشرعية إلى حدودها الدنيا، وازدهرت في المقابل اقتصادات الظل والتهريب لتلبية بعض الاحتياجات. كما أن قطاعي الكهرباء والصناعة تأثرا بشدة نتيجة صعوبة استيراد قطع الغيار والتقنيات الحديثة بسبب الحظر التقني الغربي. وأصبحت سوريا معزولة عن النظام المصرفي العالمي، حيث انقطعت عن نظام التسويات المالية بالدولار وغيرها، مما أجبرها على الاعتماد على عملات بديلة كاليورو واليوان والروبل ضمن ترتيبات محدودة مع حلفائها.

التداعيات الإنسانية والمعيشية: يشكّل تأثير العقوبات على الشعب السوري مسألة جدلية. تؤكد الولايات المتحدة أن عقوباتها تستثني صراحةً الغذاء والدواء والمواد الإنسانية، وتشير إلى وجود تراخيص خاصة وعامة تسمح للمنظمات غير الحكومية بإيصال المساعدات. كما أصدرت وزارة الخزانة الأميركية إرشادات تشرح آليات تقديم المساعدات الإنسانية رغم العقوبات (مثل الرخصة العامة رقم 22 و 23 اللتين سمحتا مؤقتاً بتحويل الأموال للإغاثة عقب كارثة الزلزال عام 2023). وتؤكد واشنطن أنها تواصل كونها أكبر مانح إنساني للسوريين عبر دعم برامج الأمم المتحدة والإغاثة، وأن العقوبات "لا تستهدف وصول المساعدات إلى الشعب". على سبيل المثال، شددت وزارة الخزانة في 2020 عند بدء تنفيذ قانون قيصر أن العقوبات لن تعيق أنشطة الاستقرار والإغاثة في شمال شرقي سوريا، وأن المساعدات الإنسانية ستستمر حتى في مناطق يسيطر عليها النظام.

رغم ذلك، يرى كثير من المراقبين والعاملين في المجال الإنساني أن العقوبات فاقمت المصاعب المعيشية للسوريين بشكل غير مباشر. فالعقوبات القانونية والمصرفية جعلت استيراد مواد أساسية – وإن كانت معفية رسمياً – عملية بالغة الصعوبة. الشركات الأجنبية وحتى المنظمات الإنسانية باتت تتجنب التعامل مع سوريا خوفاً من التعرض

لعقوبات أو لعدم وضوح الاستثناءات، ما أدى إلى ما يسمى "امتثالا زائدا عن اللزوم" حيث يوقف الجميع التعامل تماماً مع سوريا تجنباً للمخاطرة. هذا أثر على واردات الوقود والمعدات الطبية ومكونات الصناعات الغذائية، وساهم في نقصها أو ارتفاع أسعارها. كما أدى انهيار العملة وتجميد الأصول إلى انهيار القدرة الشرائية للمواطن السوري وارتفاع معدلات البطالة والفقر كما أسلفنا. أضف إلى ذلك أن انقطاع العلاقات المصرفية أخّر أو أعاق وصول تحويلات المغتربين السوريين التي تُعد شريان حياة لكثير من الأسر. وبسبب قيود الطيران والعقوبات على شركات الشحن الجوي، تقلّصت الرحلات الجوية المباشرة إلى سوريا، ما أثّر على حركة المرضى الذين يحتاجون علاجاً بالخارج ودخول السلع.

ومع دمار البنى التحتية بفعل الحرب، وجدت المنظمات الدولية صعوبات لوجستية ومالية في تنفيذ مشاريع إعادة التأهيل (مثل إصلاح شبكات الكهرباء أو توفير آلات زراعية) نظراً لكون هذه الأنشطة قد تُفسَّر على أنها دعم لإعادة الإعمار تحت مظلة النظام المحظورة أميركياً. وقد حذرت منظمات حقوقية دولية من أن بعض العقوبات، خاصة عبر قانون قيصر، تجرّم عملياً المشاركة في إعادة إعمار البنية التحتية المدنية (كالمستشفيات والمدارس ومحطات المياه) حتى لو كان الهدف إنسانياً، ما لم يتم التأكد أن النظام لن يستفيد منها. ورداً على ذلك، قامت وزارة الخزانة في 2021 و2022 بتوسيع نطاق التراخيص الإنسانية والسماح ببعض الاستثمارات المحدودة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام للتخفيف من معاناة المدنيين، مع الاستمرار في منع أي منفعة عن دمشق.

في المحصلة، ساهمت العقوبات في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة أساساً عن حرب مدمرة. وأصبح السوريون العاديون يواجهون ندرة في فرص العمل وارتفاعاً خيالياً في الأسعار وانهيار الخدمات العامة. بالمقابل، تمكن النظام إلى حد ما من التكيف عبر الاقتصاد غير الرسمي ودعم حلفائه، لكن ذلك جاء على حساب زيادة معاناة الشعب. ورغم أن الضرر الأكبر نتج عن الحرب والفساد وسوء الإدارة في المقام الأول، إلا أن العقوبات عمّقت العزلة المالية وقلّصت الموارد بشكل جعل التعافي

مستحيلاً تقريباً في ظل غياب حل سياسي. وهكذا تقف سوريا اليوم أمام اقتصاد منهار ومأزق إنساني كبير، تداخلت فيه عوامل الحرب والعقوبات معاً.

تأثير العقوبات على سلوك النظام: سياسياً، لم تحقق العقوبات حتى الآن تغييراً جذرياً في سلوك القيادة السورية. فقد استمر النظام، بدعم روسي وإيراني، في حملته العسكرية واستعادة مناطق واسعة بالقوة. ولم يقدم تنازلات جوهرية في مفاوضات العملية السياسية (مسار جنيف ولجنة الدستور) رغم الضغوط الاقتصادية الخانقة. يشير محللون إلى أن النظام تعامل مع العقوبات باعتبارها أقل كلفة من تقديم تنازلات وجودية قد تهدد بقاءه. بل إن بعض الدوائر في دمشق استخدمت العقوبات كذريعة لتبرير التدهور المعيشي وإلقاء اللوم كله على "الحصار الخارجي"، ملتفة بذلك على لوم سياساتها الداخلية.

ومع ذلك، أثرت العقوبات على حسابات النظام التكتيكية. فعلى سبيل المثال، يعزو البعض امتناع دمشق عن شن حملات عسكرية كبرى جديدة بعد 2020 جزئياً إلى الخشية من تشديد إضافي للعقوبات أو فقدان دعم الحلفاء المتضررين اقتصادياً هم أيضاً. كما أن تجميد الأرصدة أصاب الدائرة الضيقة المحيطة بالأسد، وربما ولّد تململاً مكتوماً بين بعض النخب التي رأت ثرواتها في الخارج تتبخر. وقد دفعت الضغوط الاقتصادية النظام إلى قبول جزئي بتسويات محلية مع قوات كردية أو مع الأردن بشأن فتح معابر، في مسعى لاستعادة بعض العوائد التجارية لتخفيف الأزمة المالية. لكن هذه التغييرات المحدودة لم ترقَ بعد لتلبية الشروط الأميركية المعلنة لرفع العقوبات.

المصادر:

وزارة الخارجية الأميركية – نشرة حقائق البيت الأبيض حول سوريا.(2011)

مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (وزارة الخزانة الأميركية) - برنامج عقوبات سوريا، نظرة عامة.(2013)

الكونغرس الأميركي - قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان 2003؛ قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا 2019

وزارة الخزانة الأميركية - أسئلة شائعة حول عقوبات سوريا؛ بيان صحفي: عقوبات على داعمي إعادة الإعمار الفاسدة في سوريا.(2020)

وزارة الخارجية الأميركية - تصريحات حول تنفيذ عقوبات قيصر (2020)؛ تصريحات رسمية حول أهداف العقوبات منذ 2011.

معهد كارتر - تقرير "العقوبات الأميركية والأوروبية على سوريا) "أيلول 2020.(

وكالة رويترز للأنباء - تغطية حول تأثير الحرب والعقوبات على الاقتصاد السوري (2025).

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9

12 - العقوبات واللاجئون والاقتصاد والسيادة.. فرنسا تصدر "خريطة طريق" بشأن سوريا

الالتزامات الأوروبية تأتي على أساس التنفيذ الفعال للانتقال السياسي والأمن والمساءلة وعودة اللاجئين وترسيم الحدود والسيادة السورية

تلفزيون سوريا – إسطنبول، 2025.04.01دمشق

إظهار الملخص

أصدر قصر الإليزيه الفرنسي "خريطة طريق" بشأن سوريا، بهدف دعم عملية الانتقال السياسي في البلاد، تضمن تعهدات برفع العقوبات والدعم الاقتصادي، في مقابل خطوات تقوم بها الحكومة السورية.

وتأتي "خريطة الطريق" الفرنسية بعد اجتماع خماسي عقده الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مع نظرائه السوري أحمد الشرع، واللبناني جوزيف عون، والقبرصي نيكوس كريستودوليديس، ورئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس.

ورحب القادة الخمسة بفتح مسار جديد للنقاش حول الوضع في سوريا، بمشاركة دول الجوار في شرقي المتوسط، بهدف دعم عملية الانتقال نحو سوريا موحدة ومستقرة وسليمة.

ونتيجة لمناقشاتهم، اتفق الزعماء الخمسة على الخطوات التالية في سوريا:

رفع العقوبات والدعم الاقتصادي

أعرب القادة عن دعمهم لمواصلة رفع العقوبات المفروضة على سوريا، وفقاً لاستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي الصادرة في 20 آذار الماضي.

وكان الاتحاد الأوروبي قد قرر بالفعل الرفع التدريجي لبعض العقوبات القطاعية، ساري المفعول اعتباراً من 24 شباط الماضي.

وفي هذا السياق، اتفقت فرنسا واليونان وقبرص على مواصلة جهودها داخل الاتحاد الأوروبي لرفع المزيد من العقوبات، وكذلك تشجيع الشركاء الدوليين الآخرين على اتخاذ خطوات مماثلة، مع الاستمرار في مراقبة الوضع في سوريا عن كثب.

وتماشياً مع مؤتمر بروكسل التاسع، الذي عُقد في 17 آذار الماضي، التزم القادة بزيادة الدعم الاقتصادي لإعادة إعمار سوريا، استناداً إلى المؤتمر.

واتخذ القادة الأوروبيون هذه الالتزامات على أساس التنفيذ الفعال من جانب السلطات الانتقالية السورية للخطوات التالية:

الانتقال السياسي والحكومة الشاملة

تشكيل حكومة شاملة تحترم وتمثل جميع مكونات المجتمع السوري بمختلف أصوله وانتماءاته الدينية.

الأمن ومكافحة الإرهاب

التنسيق الفعال بين قوات السلطات السورية والآليات الدولية القائمة المخصصة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك "التحالف الدولي المناهض لداعش".

ورحب القادة الأوربيون بالاتفاق الذي تم التوصل إليه، في 10 آذار الماضي، بين السلطات الانتقالية و"قوات سوريا الديمقراطية".

المساءلة والعدالة

ضمان الحماية الفعالة لجميع المواطنين السوريين بغض النظر عن أصولهم وانتماءاتهم الدينية، ومساءلة حقيقية تستند إلى الأدلة بشأن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال العنف الأخيرة في الساحل السوري.

وأكد القادة الأوربيون أن العدالة الانتقالية الشاملة ضرورية لتحقيق المصالحة.

بيئة مناسبة لعودة اللاجئين

أعرب القادة الأوربيون عن دعمهم لنهج إقليمي يشمل الجهات المانحة الدولية ذات الصلة، والدول المضيفة للاجئين السوريين والنازحين داخلياً، والوكالات المتخصصة، والبنوك التنموية.

ويهدف هذا النهج لدمج المساعدات الإنسانية مع جهود إعادة الإعمار الأوسع، وإعادة بناء سبل العيش، والتنمية الاقتصادية، لضمان بيئة مناسبة لعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم بأمان وكرامة.

ترسيم الحدود

أعرب القادة الأوربيون عن دعمهم لترسيم الحدود البحرية السورية استناداً إلى القانون البحري الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مع مراعاة مصالح الجيران الأوروبيين، وإنشاء لجان متخصصة لهذا الغرض.

السيادة السورية والانسحاب الإسرائيلي من سوريا

شدد القادة الأوربيون على دعمهم الكامل لاحترام سيادة سوريا، بما في ذلك مواجهة أي انتهاكات أو تدخلات من قبل الأطراف الأجنبية، ودعوا إلى الانسحاب الكامل من الأراضي السورية.

والأسبوع الماضي، شارك الرئيس السوري، أحمد الشرع، في قمة خماسية جمعت كلا من سوريا وفرنسا ولبنان وقبرص واليونان، استضافتها فرنسا، وشارك فيها الشرع عبر تقنية الفيديو.

وفي تصريحاته خلال القمة، قال الرئيس الشرع إن سوريا تواجه تحديات أمنية كبيرة على حدودها الجنوبية، مشدداً على أن الوجود الإسرائيلي في سوريا يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الإقليمي.

ودعا الرئيس السوري إلى ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن سوريا، حيث كانت قضية رفع العقوبات أحد الموضوعات المحورية في القمة الخماسية.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

13 - قيصر وقانونه.. القصة الكاملة وبالتفصيل (تسلسل زمني)

تلفزيون سوريا - عبدالله الموسى، 2020.06.18دمشق

انشقاق قيصر وبداية رحلة الـ 55 ألف صورة للقتلى تحت التعذيب

انشق قيصر أواخر العام 2013 من جهاز الشرطة العسكرية الذي عمل فيه مصوراً جنائياً، وبحوزته حوالي 55 ألف صورة لـ 11 ألف سوري قُتلوا تحت التعذيب في مختلف فروع المخابرات وسجون النظام، والتقط قيصر هذه الصور في مستشفى تشرين العسكري ومستشفى 601 العسكري في العاصمة دمشق في الفترة ما بين عامي 2011 وحتى أواخر 2013.

الظهور الأول لصور قيصر وأول الخطوات نحو العدالة

وبعد رحلة هروبه من سوريا والتي لم يتحدث قيصر عن تفاصيلها لحماية هويته الحقيقية، وعشية "مؤتمر جنيف 2 للسلام في سوريا" في سويسرا، بمشاركة وزراء خارجية وممثلين عن أكثر من 40 دولة ومنظمة؛ نشرت شبكة CNN ووكالة الأناضول التركية يوم 20 كانون الثاني 2014، في تقريرين الصور الأولى من التي سرّبها قيصر.

وبمبادرة من ناشطين في المعارضة السورية ومنظمات تدافع عن حقوق الإنسان، شُكّلت لجنة تحقيق خاصة، عن طريق شركة حقوقية بريطانية تدعى "Carter-Ruck and Co."، وأصدرت تقريراً يفيد بأن الصور صحيحة ولم تتعرض لأي تعديل.

وشارك في لجنة التحقيق التي التقت قيصر، عدد من الحقوقيين والخبراء الدوليين، الذين كلفتهم الأمم المتحدة بمهمات في قضايا سابقة متعلقة بجرائم حرب، ومن بينهم "ديزموند دي سيلفا"، وهو محامٍ شهير من أصول سريلانكية وأحد مستشاري ملكة بريطانيا، "إليزابيث الثانية"، والذي ترأس اللجنة التي التقت قيصر. وعينه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، "كوفي عنان"، عام 2002 نائباً عاماً في المحكمة الخاصة للتحقيق في جرائم الحرب في سيراليون. وساهم "دي سيلفا" في اعتقال الرئيس الليبيري

السابق، "تشارلز تايلور"، الذي دانته المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي عام 2011 بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

والبروفسور "جيفري نايس"، مستشار آخر لدى الملكة "إليزابيث الثانية"، كان أحد أعضاء اللجنة. عمل في محكمة الجنايات الدولية، التي أُنشئت من أجل التحقيق في الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا سابقا، وشغل منصب نائب المدعي العام في القضية، التي حُوكم فيها الرئيس اليوغوسلافي السابق، "سلوبودان ميلوسيفيتش". شارك كمدع عام في محاكمة "داريو كورديتش" وهو من كروات البوسنة ورئيس مجلس الدفاع الكرواتي، و"غوران يليسستش"، من صرب البوسنة ومعروف بلقب "أدولف الصرب".

والبروفيسور "ديفيد م. كرين"، شغل منصب أول مدعي عام في المحكمة الخاصة بجرائم الحرب في سيراليون، وتم تعيينه من قبل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، "كوفي عنان". أعد لائحة الاتهام بحق الرئيس الليبيري السابق "تشارلز تايلور"، بعد تسلمه المهمة من سلفه "دي سيلفا".

وأسس "كرين" منظمة "Impunity Watch" من أجل نشر انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وأدلى بمعلومات في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأميركي عام 2013، حول إنشاء محكمة جرائم الحرب في سوريا.

وضمّ حينها فريق الطب العدلي، الذي حقق في صور التعذيب والإعدام، التي سرّبها قيصر، كلاً من الدكتور "ستيوارت هاميلتون"، وهو من الأطباء العدليين في وزارة الداخلية البريطانية، والبروفيسور "سوزان بلاك"، طبيبة التشريح في جامعة دندي، إضافة إلى خبير التصوير العدلي، "ستيفن كول".

وبطريقة سرية وبتاريخ 12 و13 و18 كانون الثاني 2014، قدّم قيصر إفادته للجنة التحقيق وأجاب على جميع الأسئلة الموجهة له، وقد سجلت اللجنة، في تقريرها، أن قيصر كان شاهداً موثوقاً وغير متحيز وموضوعي.

وجاء في بيان أصدره فريق التحقيق في اللجنة الخاصة، "توصل فريق التحقيق، في ظل المواد التي فحصها، إلى قناعة بوجود أدلة دامغة، يمكن أن تقبلها محكمة نظامية، على ممارسة عناصر الحكومة السورية التعذيب الممنهج بحق المعتقلين وقتلهم".

قيصر تحت قبة الكابيتول

وفي 31 تموز 2014، وبعد نشاط مكثّف من ناشطين سوريين من أبناء الجالية الأميركية ومنظمات حقوقية، أدلى قيصر بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي، وعُرضت 4 صور للقتلى تحت التعذيب تحت قبة مجلس الشيوخ.

وظهر قيصر مرتدياً سترته الزرقاء التي استمر بارتدائها لاحقاً، وإلى جانبه معاذ مصطفى المدير التنفيذي لفريق عمل الطوارئ السورية، والذي أصبح عضواً في فريق قيصر لاحقاً.

وقال قيصر في جلسة الاستماع "جئت الى الكونغرس لأوجه رسالة لكم، أوقفوا القتل في سوريا، هناك مذابح ترتكب والبلاد تدمر دون رحمة، هناك عشرة آلاف ضحية لن يعودوا للحياة كانت لهم أحلام وطموحات وعائلات وأصدقاء، لكنهم قضوا في سجون الأسد. السوريون يطالبونكم بفعل شيء مثلما فعلتم في يوغسلافيا".

وقال السفير السابق للولايات المتحدة في سوريا سابقاً، فريدريك هوف، معلقاً على جلسة استماع قيصر، إن لجنة الاستماع هذه مهمة وإن الخيار هو إما التعاون مع نظام الأسد لمحاربة داعش وهو خيار غير منطقي أو دعم المعارضة المعتدلة وتقديم مساعدة عسكرية لها وإعادة تشكيل الجيش الحر والذي يضم العديد من ضباطه وعناصره في مخيمات اللاجئين لكن يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دورا قياديا بمساعدة دول الجوار. وعندما سئل هوف إذا كان الوقت قد مضى على تقديم دعم للمعارضة، قال "عندما نسأل في عام 2016 ماذا عملنا في عام 2014، هل يكون ردنا "لا شيء".

جلسة الاستماع سرّعت من فرض حزمة العقوبات الأولى على النظام

يقول سعيد مجتهد رئيس المعهد السوري للتنمية في واشنطن، لـ موقع تلفزيون سوريا، إنه "في عام 2014 كان رئيس العلاقات الخارجية في مجلس النواب من الحزب الجمهوري النائب إيد رويس والنائب إليوت إينغل الذي يترأس مجموعة العلاقات الخارجية، يعتبر الرجل الثاني في العضوية، في ذلك الوقت كنا كأميركيين سوريين ندفع لإصدار عقوبات ضد النظام، عندما تمت الموافقة داخليا بين الأعضاء، كُتبت مسودة عقوبات للتصويت عليها، حينها جاء "قيصر" إلى واشنطن وعرض على مجلس النواب الصور، فقام النائب إينغل من الحزب الديمقراطي بتسمية العقوبات (سيزر)".

وصادق مجلس النواب الأميركي في تشرين الثاني 2016 بغالبية ساحقة على مشروعي قانونين يفرض أحدهما إجراءات صارمة على داعمي نظام الأسد ماليا أو عينيا أو تكنولوجيا، بينما جدد الآخر قانون العقوبات المفروضة على إيران منذ عقود. واتهم نواب المجلس حكومة الأسد بارتكاب جرائم حرب، بينما تشهد أعداد القتلى زيادة مطردة. ووفقا لمشروع القانون الخاص بسوريا، فإن آلة الحرب الطاحنة المستمرة بعد نحو ست سنوات على اندلاع الثورة، أودت بحياة نحو نصف مليون شخص تقريبا.

ولفت "مجتهد" إلى أن مجيء قيصر إلى واشنطن أعطى زخما كبيرا لمشروع العقوبات، بسبب الصور ومداخلته كشاهد على ارتكاب الجرائم، كسب قيصر تعاطف معظم أعضاء مجلس النواب وقسما كبيرا من مجلس الشيوخ.

لقاءات مع الجمهوريين والديمقراطيين لتوضيح ما يجري في سوريا

مع بداية عام 2015 بدأ قيصر وبمساعدة منظمات حقوقية وأبناء الجالية السورية في أميركا، جولة لقاءات مع المسؤولين الأميركيين ومستشاري الرئيس أوباما الأمنيين والنواب الجمهوريين والديمقراطيين لشرح ما يجري من ويلات في سجون النظام، وضرورة التحرك لإنقاذ من تبقّى.

وروى معاذ مصطفى في وثائقي لتلفزيون سوريا بعنوان "كواليس قيصر"، ما جرى في لقاء قيصر مع بن رودز نائب مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي، حيث عرض الأخير على قيصر بعد لقائه جولة في البيت الأبيض، وأجابه قيصر بدون تفكير "أنا لست هنا لرؤية المتاحف أو المكاتب الرئاسية، أنا هنا للحديث عما يجري في سوريا".

وخلال الاجتماع الذي حضره جاك سوليفان، مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس السابق جو بايدن، ذكر حينها قيصر بأن جميع الأشخاص الموجودين في صوره ماتوا، وصحيح أنه يسعى لإنصافهم إلا أن هنالك مئات الآلاف من المعتقلين الآخرين الذين ينتظرون دورهم في سجون النظام، "أنا هنا لتساعدوني في منع ما سيحدث لهم".

أوباما يعرقل القانون مقابل اتفاق إيران النووي

عرقل الرئيس السابق أوباما، في أيلول من عام 2016، وصول مشروع قانون قيصر لحماية المدنيين إلى مجلس النواب، وقالت صحيفة واشنطن بوست حينها إن البيت الأبيض "عمل من خلف الكواليس لمنع مجلس النواب في الكونغرس من التصويت على

مشروع قانون اتفق عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، ويفرض بموجبه عقوبات على نظام الأسد لارتكابه جرائم حرب وفظائع ضد المدنيين".

وصرّح المتحدث باسم مكتب رئيس مجلس النواب، آشلي سترونغ، للصحيفة بالقول "بعد الطريقة الكارثية التي تعامل بها أوباما مع سوريا، فهو الآن يقوم برش الملح على الجرح، لقتل مسودة قانون اتفق الحزبان عليها، وتهدف إلى ترتيب الفوضى التي خلقها"، مضيفًا آمل أن "يقوم الأعضاء في الكونغرس بالتصويت على هذا التشريع عن قريب"

ونقلت الصحيفة عن مسؤول لم تسمه في الكونغرس أن البيت الأبيض يعتقد أن توقيت التشريع ومحتواه يتعارضان مع سياسة أوباما في التوصّل مع إيران لاتفاق نووي وأنه قد يعرقل فرص إعادة العمل باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي توصلت إليه روسيا والولايات المتحدة في التاسع من أيلول 2016.

وقال السفير الأميركي السابق لدى سوريا روبرت فورد في وثائقي "كواليس قيصر": أوباما اتّخذ قراراً جيواستراتيجياً ركّز على تقويض الجهود الإيرانية للحصول على قنبلة نووية، معتبراً أن ذلك هو أولوية للأمن القومي الأميركي، وأن الاتفاق مع إيران سيجنّب الولايات المتحدة حرباً مع إيران تدعو لها إسرائيل والجمهوريين.

التصويت الأول في مجلس النواب

وفي منتصف تشرين الثاني من عام 2016، وبعد أسبوع من تولّي ترامب رئاسة الولايات المتحدة خلفاً لأوباما؛ أثمرت لقاءات قيصر بدعم ناشطين من الجالية السورية في أميركا إضافة الى دعم وتأييد مشرعين في الكونغرس، في تمرير مشروع قانون قيصر بنسخته الأولى في مجلس النواب، ليُحال وفق القوانين الأميركية إلى مجلس الشيوخ للتصويت والموافقة عليه، من ثم إقراره من قبل الرئيس الأميركي ليصبح القانون نافذاً.

وساهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب حينها، إليوت انجيل، بشكل كبير في صياغة النسخة الأولى من القانون الذي مرره مجلس النواب.

وبعد التصويت في مجلس النواب، أُرسل مشروع قانون قيصر إلى مجلس الشيوخ وكان رئيس العلاقات الخارجية في المجلس حينها السيناتور كروكر الذي عرقل هذه الجهود لأسباب عديدة، ويتابع سعيد مجتهد رئيس المعهد السوري للتنمية في واشنطن،

لـ موقع تلفزيون سوريا قائلا: "شخصيا تواصلت مع كروكر وناشطون سوريون آخرون كانوا على صلة مع مساعديه، لكننا لم ننجح في الحصول على دعمه، وطلب تعديل بعض النقاط لطرحها في مجلس النواب مجدداً".

التصويت الثاني في مجلس النواب

مرر مجلس النواب الأميركي في 18 أيار 2017، وللمرة الثانية مشروع قانون قيصر بعد إجراء تعديلات عليه، ليعود المشروع إلى نقطة وقوفه على أبواب مجلس الشيوخ للموافقة عليه ومن ثم وضعه على مكتب ترامب لتوقيعه

طبيب عيون يعمل "لصالح بوتين" أوقف قانون قيصر في الكونغرس

بحسب القوانين الناظمة لعمل الكونغرس وآليات التصويت على مشاريع القوانين، يحقّ لسيناتور واحد في مجلس الشيوخ أن يوقف التصويت على مشروع قرار، وفي حال وافق جميع الأعضاء على طرح مشروع القانون للتصويت، يتم تحديد موعد للتصويت ويقرر كل سيناتور إما بالقبول أو الرفض.

وهذا ما حصل مع السيناتور الجمهوري راند بول، الذي اعترض على طرح مشروع قانون قيصر للتصويت في مجلس الشيوخ بعد تمريره من مجلس النواب للمرة الثانية في 18 أيار عام 2017.

راند بول، يحمل دكتوراه في الطب، تم انتخابه كسيناتور في مجلس الشيوخ لأول مرة العام 2010، وهو من ولاية كنتاكي، ويمتلك عيادة خاصة لطب العيون عمل فيها لـ 18 عاماً. وله تاريخ طويل في رفض تدخل الولايات المتحدة في سوريا ضد الأسد، فضلاً عن مطالبته المستمرة بالتقارب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

في 2017، كان بول والسيناتور بيرني ساندرز، المعارضين الوحيدين لمشروع قانون يفرض المزيد من العقوبات على روسيا وإيران.

دفاع بول عن العلاقات مع روسيا، دفع السيناتور الجمهوري الراحل جون ماكين لاتهامه "بالعمل لصالح لفلاديمير بوتين" وذلك بعد تصويته ضد قرار يسمح لجمهورية الجبل الأسود بالانضمام إلى حلف الناتو.

ولم تتوقف محاولات المنظمات وأبناء الجالية السورية لإيصال القانون إلى مجلس الشيوخ وإقراره، حيث استضاف الدكتور السوري عمار مسالخي السيناتور بول في بيته

بحضور وفد من أبناء الجالية السورية من مختلف الطوائف والأعراق، في محاولة لثني بول عن موقفه وتوضيح حقيقة الحال في سوريا.

وأوضح مسالخي في وثائقي "كواليس قيصر"، بأنهم لمسوا لدى بول مخاوف على الأقليات في سوريا وأنه مقتنع ببروباغاندا النظام أنه حامي الأقليات، وأكد الوفد السوري أن ذلك مجرد وهم، خاصة وأنهم من أبناء هذه الأقليات السورية.

وعندما شعر أبناء الجالية السورية أن محاولاتهم باءت بالفشل وأن بول سيبقى مصرا على قراره السلبي، قرروا اتباع أساليب مختلفة فبدؤوا حملة في وسائل الإعلام في ولاية كنتاكي التي انتخبت راند بول عضواً ممثلاً لها في مجلس الشيوخ. سعوا خلالها لشرح حقيقة ما يجري في سوريا وموقف السيناتور من المجازر وعدم موافقته على معاقبة نظام مجرم.

وبدرجة أقل تزمتاً وسلبية، لم يكن بول وحده من الرافضين للقانون، بل كان هناك أعضاء من الكونغرس يرفضونه لعدم قناعتهم بمبدأ فرض العقوبات في السياسة الدولية، وأن العقوبات على النظام في سوريا ستزيد الأمر تعقيدا، من ناحية أنها قد تعطّل جهود الحل السياسي، بحسب ما قالته رندا فهمي من منظمة "مواطنون من أجل أميركا آمنة".

ترامب الرافض للاتفاق النووي.. فرصة ذهبية لتمرير قانون قيصر

استمرت نشاطات الجالية السورية في أميركا، ضمن حملات إعلامية ولقاءات مع المسؤولين في الكونغرس والبيت الأبيض والمنظمات التي قد تساعد في إعادة القانون إلى مجلس النواب، وفي هذه الفترة كان ترامب قد بدأ هجومه الحاد على سياسة أوباما والاتفاق النووي مع إيران.

وفي الرابع من أيلول عام 2018، غرّد ترامب على تويتر قائلاً "يجب على بشار الأسد ألا يتهوّر ويهاجم محافظة إدلب. سوف يرتكب الروس والإيرانيون خطأً إنسانيًا جسيمًا للمشاركة في هذه المأساة الإنسانية المحتملة. يمكن أن يقتل مئات الآلاف من الناس. لا تفعلوا ذلك!"

وفي الـ 26 من أيلول عام 2018، روى ترامب الحادثة التي حصلت معه حين كتب التغريدة والتي دفعته لتهديد الأسد وحلفائه من مهاجمة إدلب، حيث التقت ريم البزم،

وهي طبيبة سورية تعيش في الولايات المتحدة منذ عام 1990 مع الرئيس ترامب في اجتماع مع مناصريه.

وأوضحت البزم في لقاء صحفي، "استمع ترامب بكل رحابة صدر وانتباه لكلامي، وقلت له إن المذبحة الكبرى قد تحدث خلال يوم أو يومين في إدلب، فرد علي لا يمكن أن يحدث ذلك!، العالم كله يشاهد.. لن أسمح بحدوث ذلك".

وتابع ترامب حديثه حينها "سأقول لكم ما حدث، في لقاء مع العديد من الداعمين ظهرت امراة فجأة وقالت ثمة محافظة تضم 3 ملايين نسمة تتعرض للحصار من النظام والروس والإيرانيين وسيقتلون أختي وملايين البشر ليطردوا 35 ألف إرهابي، وقلت لها لن يحدث هذا لم أسمع عن إدلب، وعدت من نيويورك وأخذت نسخة من جريدة نيويورك تايمز التي أكرهها وفتحتها ولم أجد فيها شيئا حول المرأة في الصفحة الأولى، لكن وجدت كثيرا من القصص المماثلة لما قالته لي تلك المرأة والتي لم أصدقها في البداية لأنه كيف يمكن لأي شخص أن يفعل ذلك بثلاثة ملايين نسمة من شعبه؟".

وأضاف "وتقول الجريدة أن المدينة أصبحت محاصرة وأنهم سيواصلون حصارها وسيتوغلون عبر قصف المدينة بالقنابل التي قد تقتل مليون نسمة فقط ليخرجوا 35 ألف إرهابي، ولذلك كتبت على وسائل التواصل الاجتماعي وأعطيت أوامر لبومبيو وجون بولتون وغيرهما لمنع حدوث ذلك".

وبعد ذلك عاد النشطاء من الجالية السورية في أميركا إلى البيت الأبيض، وقابلوا ترامب وأخبروه بأنهم يعملون على مشروع لمعاقبة الأسد وطلبوا دعمه.

وقالت رندا فهمي من منظمة "مواطنون من أجل أميركا آمنة" في وثائقي "كواليس قيصر": فكان أمرا غير مسبوق أن يصدر البيت الأبيض بالنيابة عن الرئيس بياناً يصرح عن دعمه لمشروع القانون الذي تتم مناقشته وهذا يعكس إيمان البيت الأبيض وترامب بجدوى تلك العقوبات".

التصويتان الثالث والرابع في مجلس النواب

وفي أيلول من عام 2018، صدقت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي على نسخة جديدة من مشروع قانون قيصر بعد تعديلات عليه من قبل مسؤولين أبرزهم النائب إليوت إنجل وناشطين سوريين.

وقال عضو مجلس النواب الأميركي عن الحزب الديمقراطي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية فيه، إليوت إنجل، أمام الكونغرس: لقد خذل العالم الشعب السوري، لا يمكن لشيء أن يمحو الفظائع التي عانوا منها لثماني سنوات.. لا يمكننا ببساطة أن ننظر إلى الاتجاه الآخر، ونسمح لروسيا وإيران بالسيطرة على سوريا".

وفي 23 كانون الثاني 2019، وللمرة الرابعة، صدق مجلس النواب الأميركي على قانون قيصر، بعد ضمّه لـ حزمة مشاريع قوانين أخرى، عُرفت بـ(S1)، ليحال إلى مجلس الشيوخ للنظر فيه، وفي حال أقرّه المجلس سيرسل مشروع القرار إلى البيت الأبيض من أجل توقيع الرئيس دونالد ترامب عليه.

ومرة أخرى أوقف السيناتور الجمهوري راند بول التصويت على القانون في مجلس الشيوخ، وذلك بموجب إجراءات "الموافقة بالإجماع" التي تسمح لمشرّع واحد بمنع التصويت على مشروع قانون لأسباب روتينية.

قانون قيصر ضمن ميزانية الدفاع.. تكتيك للهروب من "الموافقة بالإجماع"

بعد سعي من أفراد في الجالية السورية في أميركا، اقترح عضو مجلس الشيوخ السيناتور جيمس ريش إدخال قانون قيصر في مشروع موازنة الدفاع الأميركية، وهو قانون يتألف من مئات الصفحات، والفكرة الأساسية أن اعضاء مجلس الشيوخ لن يرفضوا التصويت على الميزانية وبالتالي سيكون قد صوتوا على قانون قيصر.

وبذلت منظمات سوريّة أميركية وناشطون جهوداً كبيرة في الثماني والأربعين ساعة التي سبقت موافقة قادة في الكونغرس على عملية الربط هذه وبعد أن وصلوا إلى قناعة أنه لا يمكن التصويت على القانون بشكل منفصل بسبب الاعتراضات المحتملة والمتوقعة من قبل بعض أعضاء مجلس الشيوخ كما حصل في المرات السابقة. وفيما إذا أُدرج قانون قيصر ضمن قانون ميزانية وزارة الدفاع، فيكفي موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ فقط، لإقرار قانون الميزانية وبالتالي قانون قيصر، وإرساله للرئيس ليوقع عليه.

وكشفت حينها مصادر لتلفزيون سوريا، على صلة بتطورات الساعات الأخيرة المتعلقة بالقانون وتوافق الحزبين على ضمه إلى قانون ميزانية وزارة الدفاع، أن عشرة أعضاء من الحزبين وافقوا في بادئ الأمر على إضافة القانون إلى قانون الميزانية وكان هناك ضرورة لأن توافق رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وزعيم الأقلية

الديموقراطية في مجلس الشيوخ السيناتور تشاك شومر، ما استدعى حملة اتصالات مكثفة من قبل أعضاء الجالية السورية ومن مختلف الولايات مع أعضاء في الكونغرس من أجل حث بيلوسي وشومر على التوقيع.

اللمسات الأخيرة لمشروع القانون

كشفت مصادر في منظمات أميركية لتلفزيون سوريا في السابع من كانون الأول عام 2019، أنه جرى الاتّفاق بين الجمهوريّين والدّيمقراطيّين على إضافة مواد مشروع قانون قيصر إلى قانون ميزانية وزارة الدفاع الأميركية، والذي تعرقل الاتفاق عليه لأشهر عدة بين الرئيس ترامب وأعضاء الكونغرس.

وعارض نواب ديمقراطيون في مجلس النواب - معظمهم من ذوي الميول اليسارية – على مدار أشهر عدة، مشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع الأميركية لأنه لم يتضمن فرض حظر على دعم الحملة الجوية السعودية في اليمن وتدبير يمنع ترامب من استخدام الأموال العسكرية لبناء جدار على الحدود مع المكسيك. بحسب الغارديان.

وأضافت المصادر حينها، أنه سيجري التصويت على الميزانية الأسبوع المقبل، وفي حال إقرار قانون ميزانية وزارة الدفاع فهذا يعني تلقائياً إقرار قانون قيصر.

وفي الـ 12 من كانون الأول عام 2019، وافق مجلس النواب الأميركي على مشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع الأميركية للعام 2020، والذي تم إضافة مشروع قانون "قيصر" لمحاسبة نظام الأسد إليه في وقت سابق.

وفي الـ 17 من كانون الأول عام 2019، أقر مجلس الشيوخ الأميركي موازنة وزارة الدفاع الأميركية للعام 2020، والذي يتضمن مشروع قانون "قيصر" لمحاسبة نظام الأسد.

وأفاد مراسل تلفزيون سوريا أن مجلس الشيوخ الأميركي وافق مساء اليوم على الموازنة بأغلبية ساحقة، وبموافقة 86 عضواً واعتراض 8 فقط، وبعد هذه الخطوة سيتم تحويل القانون إلى مكتب الرئيس دونالد ترامب للتوقيع عليه.

وفي 20 كانون الأول عام 2019، وبعد معركة خاضتها المنظمات السورية في أميركا وبمساعدة مسؤولين ونواب أميركيين، وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب قانون قيصر

لحماية المدنيين في سوريا، والذي يفرض عقوبات موسعة على نظام الأسد وداعميه روسيا وإيران.

واعتبر وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو في بيان أن القانون "خطوة مهمّة من أجل تعزيز المحاسبة على الفظائع التي ارتكبها بشار الأسد ونظامه في سوريا."

وذكر بيان الوزير أن قيصر "خاطر بحياته لتهريب الآلاف من الصور التي توثق تعذيب وقتل السجناء داخل سجون نظام الأسد إلى خارج سوريا. ورسّخَ حياته للبحث عن العدالة لأولئك الذين يعانون من وحشية نظام الأسد. هذا القانون الجديد يجعلنا أقرب إلى فعل ذلك".

وبحسب نص قانون قيصر، يتعين على الرئيس الأميركي وبعد مرور 180 يوماً على تاريخ سنه، أن يبدأ بفرض العقوبات على نظام الأسد وداعميه.

الائتلاف يشكل فريق عمل لمتابعة تطبيق "قانون قيصر"

أكدّ رئيس الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، أنس العبدة، في 24 أيار الماضي، أن الائتلاف يعمل بشكل دؤوب لتنفيذ قانون قيصر، الذي يبدأ تطبيقه في حزيران المقبل.

وأضاف في كلمة له، هنأ فيها السوريين بعيد الفطر "لقد قمنا بتشكيل فريق عمل خاص بقانون قيصر، لمتابعة تنفيذه وتطبيقه، خاصة وأن هذا القانون يمثل ورقة ضغط ليس على النظام فحسب، وإنما على كافة الدول والجهات الداعمة له".

الخارجية الأميركية: تطبيق القرار 2254 هو الحل الوحيد لنظام الأسد

شدّدت الخارجية الأميركية على أن نظام الأسد هو المسؤول عن الانهيار الاقتصادي الحاصل في سوريا، ولا حل أمامه إلا بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، مهددة بمزيد من العقوبات.

وكتب حساب السفارة الأميركية في دمشق سلسلة تغريدات، في العاشر من الشهر الجاري وقبل أسبوع من بدء سريان قانون قيصر، أكدت فيها على ضرورة أن "يتّخذ النظام خطوات لا رجعة فيها لتنفيذ حل سياسي للصراع السوري يحترم حقوق الشعب السوري ورغبته أو سيواجه المزيد من العقوبات الهادفة والعزلة".

وقالت السفارة "قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 هو استراتيجية الخروج الوحيدة المتاحة للنظام السوري".

وهددت باستمرار فرض العقوبات والضغط الاقتصادي على نظام الأسد "إلى حين تحقيق تقدم لا رجعة فيه في المسار السياسي، من خلال وقف لإطلاق النار على مستوى البلاد بحسب ما يدعو إليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254".

قانون "قيصر" يدخل حيز التنفيذ : بدأ يوم أمس الأربعاء تطبيق قانون "قيصر" الذي يتضمن عقوبات أميركية على نظام الأسد وداعميه، وسط انتقاد حلفاء "النظام" للقانون، معتبرين أنّه "عمل غير إنساني".

وسيَفرض قانون "قيصر" عقوبات لـ مدة 10 سنوات على نظام الأسد وجميع الدول الداعمة له وعلى رأسها روسيا وإيران، حيث تشمل العقوبات جميع مجالات الأعمال والطاقة والنقل الجوي، ما عدا الدعم الإنساني الدولي للمدنيين.

ويهدف القانون - حسب السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت - إلى منع نظام بشار الأسد مِن تحقيق انتصار عسكري وتوجيهه نحو العملية السياسية، وحرمانه مِن العائدات والدعم الذي استخدمه لارتكاب الفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان، التي تمنع التوصل إلى حل سياسي وتقلل بشدة مِن احتمالات السلام.

في الدفعة الأولى من العقوبات..39 شخصية تطولها عقوبات قيصر من بينها بشار الأسد وزوجته

أعلن وزير الخارجيّة الأميركي مايك بومبيو الدّفعة الأولى من الأشخاص والكيانات التي طالتها عقوبات "قانون قيصر"، بلغ عدد الأسماء 39 من بينها بشار الأسد وزوجته أسماء الأخرس. وبحسب بيان لوزير الخارجية، فقد طالت العقوبات للمرّة الأولى زوجة الأسد أسماء الأخرس ومحمّد حمشو وأحمد صابر حمشو وعمر حمشو وعلي حمشو، وآخرين من أفراد أسرتهم، كما أنّها طالت ميليشيا لواء فاطميّون الأفغاني المموّل والمدرّب على يد الحرس الثّوري الإيراني.

https://www.syria.tv/%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A

14 - النص الكامل لمشروع قانون "قيصر لحماية المدنيين في سوريا"

تلفزيون سوريا - ترجمة وتحرير ربى خدام الجامع، 2019.01.24دمشق

صادق مجلس النواب الأميركي مساء أول أمس الثلاثاء على قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، والذي يفرض عقوبات على داعمي نظام الأسد، ويدعو إلى محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في سوريا.

ويستند التشريع في عنوانه على الاسم المستعار لعسكري منشق عن النظام قام بتسريب أدلة على التعذيب والقتل المنهجيين إلى خارج البلاد، ويدعى قيصر، الذي عمل كمصور شرعي للأمن العسكري التابع للنظام وكان مكلفًا بتوثيق حملة التعذيب والقتل التي يمارسها النظام.

ولتسليط مزيد من الضوء على مشروع القانون الذي يرى كثير من المراقبين بأنه سيكون عقبة كبيرة أمام إعادة تأهيل نظام الأسد من قبل حلفائه نقدم فيما يلي ترجمة مشروع القانون إلى اللغة العربية

مجلس النواب الأمريكي رقم 116

الجلسة الأولى

جلسة الاستماع رقم 31

مشروع القانون

لطلب اتخاذ إجراءات أخرى معينة فيما يتصل بحالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بسوريا ولأغراض أخرى.

في حال سنه من قبل مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين في الولايات المتحدة الأمريكية عند انعقادهما في مجلس النواب الأمريكي

القسم الأول: السند المختصر

قد يشار إلى هذا القانون باسم: "قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا لعام 2019"

العنوان: أولاً: إجراءات إضافية تتصل بحالة الطوارئ الوطنية فيما يخص سوريا

القسم 101: إجراءات تتصل بالمصرف المركزي في سوريا

القرار المتعلق بالمصرف المركزي في سوريا: على ألا يتجاوز مدة 180 يوماً على سن هذا القانون، يتعين على وزير الخزانة الأمريكي بموجب الفقرة A5318 من السند رقم 31، من قانون الولايات المتحدة، سواء بوجود أسس منطقية للتوصل إلى نتيجة مفادها بأن المصرف المركزي في سوريا هو عبارة عن مؤسسة مالية هدفها الأساسي هو غسيل الأموال.

تعزيز الاجتهاد المطلوب وشروط رفع التقارير: في حال قرر وزير الخزانة الأمريكية بموجب الفقرة الفرعية رقم (أ) وجود أسس منطقية لاعتبار المصرف المركزي في سوريا مؤسسة مالية هدفها الرئيسي غسل الأموال، عندها يتعين على الوزير، بعد مشاورة الهيئات التنظيمية الفيدرالية (كما هو وراد في الفقرة 509 من قانون غرام-ليتش-بليلي (15، قانون الولايات المتحدة، 6809) أن يفرض إجراء واحداً أو عدة إجراءات خاصة وردت في الفقرة 5318 أ (ب) من السند 31، قانون الولايات المتحدة، فيما يتصل بالمصرف المركزي في سوريا.

التقرير المطلوب:

بالعموم: خلال فترة لا تزيد عن 90 يوماً بعد اتخاذ قرار بموجب الفقرة الفرعية(أ) بخصوص ما إذا كان المصرف المركزي في سوريا عبارة عن مؤسسة مالية هدفها الرئيسي هو غسيل الأموال أم لا، يتعين على وزير الخزانة أن يرفع تقريراً للجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب الأمريكي، ويجب أن يشتمل هذا التقرير على أسباب اتخاذ هذا القرار.

من حيث الشكل: إن التقرير المنصوص عليه في الفقرة (1) يجب أن يقدم بشكل غير سري، ولكن يمكن أن يشتمل على ملحق سري.

اللجان المناسبة المحددة المنبثقة عن مجلس النواب الأمريكي: يشير مصطلح: "اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب" ضمن هذه الفقرة الفرعية إلى ما يلي:

لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الخدمات المالية، واللجنة المختصة بالاعتمادات في مجلس الممثلين.

ولجنة العلاقات الخارجية، واللجنة المختصة بالمصارف، والإسكان والشؤون العمرانية، واللجنة المختصة باعتمادات مجلس الشيوخ.

الفقرة 102: العقوبات المتصلة بشخصيات أجنبية تورطت في تعاملات مالية معينة.

فرض العقوبات

بالعموم: في اليوم الذي يسن فيه هذا القانون وبعد مرور 180 يوماً على تاريخ سنه، يتعين على الرئيس أن يفرض العقوبات الموصوفة في الفقرة الفرعية (ب) فيما يتصل بأي شخصية أجنبية، وفي حال قرر الرئيس بأن تلك الشخصية، سواء بتاريخ سن هذا القانون أو بعد سنه، متورطة وبعلمها في نشاط ورد في الفقرة (2)

النشاطات الموصوفة: شخصية أجنبية تتورط في نشاط موصوف في هذه الفقرة إذا كانت الشخصية الأجنبية:

قدمت وهي على علم ودراية كاملة بأي دعم مهم سواء أكان مالياً أم مادياً أو تقنياً أو قد تورطت وهي على علم ودراية في صفقة مالية مهمة مع:

أولاً: الحكومة السورية: (ويشمل ذلك أي كيان يعود لها أو تسيطر عليه) أو مع أي شخصية سياسية رفيعة المستوى تعمل لصالح الحكومة السورية.

ثانياً: شخصية أجنبية تمثل مقاولاً عسكرياً أو مرتزقة أو قوة شبه عسكرية تعمل على دراية وعلم منها ضمن القوى العسكرية داخل سوريا لصالح الحكومة السورية، أو حكومة الاتحاد الروسي، أو الحكومة الإيرانية

ثالثاً: شخصية أجنبية تعرضت للعقوبات بموجب قانون القوى الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (50، قانون الولايات المتحدة، وما يليها) فيما يتعلق بسوريا أو أي بند آخر من قانون يفرض عقوبات تتعلق بسوريا.

قامت على علم ودراية منها ببيع أو تزويد بضائع أو خدمات أو تقنيات أو معلومات مهمة أو غير ذلك من الدعم الذي يسهل بشكل كبير عملية صيانة أو

توسيع رقعة الإنتاج المحلي للحكومة السورية من الغاز الطبيعي، أو النفط أو المنتجات النفطية.

قامت على علم ودراية منها ببيع أو تزويد طائرات أو قطع غيار للطائرات استخدمت لأغراض عسكرية في سوريا لصالح الحكومة السورية أو لأي شخصية أجنبية تعمل في مجال تسيطر عليه الحكومة السورية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو تسيطر عليه القوات الأجنبية المرتبطة بالحكومة السورية.

قامت على علم ودراية منها بتزويد بضائع أو خدمات مهمة تتصل بعمليات الطائرات التي تستخدم لأغراض عسكرية في سوريا أو لصالح الحكومة السورية أو تم تقديمها لشخصية أجنبية تعمل في مجال ورد في الفقرة الفرعية (ت)

قامت على علم ودراية منها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر بتزويد خدمات بناء وهندسة مهمة للحكومة السورية.

رأي مجلس النواب: ارتأى مجلس النواب أنه بتنفيذ هذه الفقرة، يتعين على الرئيس دراسة الدعم المالي بموجب الفقرة (2) (أ) لتضمين بند القروض أو الأرصدة الدائنة أو الأرصدة الدائنة للصادرات.

العقوبات الموصوفة:

بالعموم: تشمل العقوبات التي سيتم فرضها بحق الشخصية الأجنبية التي تخضع لما ورد في الفقرة الفرعية (أ) ما يلي:

حجب الملكية: يتعين على الرئيس أن يمارس كل صلاحياته الممنوحة له بوصفه رئيساً بموجب قانون القوى الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (50، قانون الولايات المتحدة، 1701 وما يليه) بالدرجة اللازمة لحجب ومنع كل الصفقات المتصلة بالملكية والفوائد على الملكية التي تعود لشخصية أجنبية في حال وجود تلك الممتلكات والفوائد التابعة لها ضمن حدود الولايات المتحدة الأمريكية، أو في حال كانت ضمن أراضيها، أو ضمن ممتلكات شخص أمريكي أو تقع تحت سيطرته.

الأجانب الذين لا يحق لهم الحصول على سمة دخول أو إذن دخول أو إطلاق سراح مشروط

أولاً: سمة الدخول، إذن الدخول، إطلاق السراح المشروط: إن الأجنبي الذي عرف عنه وزير الخارجية أو وزير الأمن الداخلي (أو أي شخص ينوب عن أي منهما) أو كان لديه سبب للاعتقاد بأنه قد تورط على علم ودراية منه في نشاط ورد في الفقرة الفرعية (أ) (2) سيصدر بحقه ما يلي:

أولاً: يمنع من دخول الولايات المتحدة

ثانياً: لا يحق له الحصول على سمة دخول أو غيرها من الوثائق التي تخوله الدخول إلى الولايات المتحدة

ثالثاً: لا يحق له أن يدخل أو أن يخلى سبيله بشكل مشروط على أراضي الولايات المتحدة، كما لا يحق له أن يحصل على أية مزايا أخرى بموجب قانون الهجرة والجنسية (8، قانون الولايات المتحدة، 1101، وما يليه).

ثانياً: إبطال سمات الدخول الحالية

أولاً: بالعموم: يتعين على موظف القنصلية المسؤول عن إصدار التأشيرات وكذلك على وزير الخارجية ووزير الأمن الداخلي (أو من ينوب عن أحد هذين الوزيرين) أن يقوم بما ينسجم مع الفقرة 221 (أولاً) من قانون الهجرة والجنسية (8، قانون الولايات المتحدة، 1201، (أولاً)) بإبطال أي سمة دخول أو غيرها من وثائق الدخول التي تم إصدارها لصالح شخص أجنبي ورد ذكره في الفقرة (أولاً)، بصرف النظر عن تاريخ إصدار سمة الدخول أو غيرها من وثائق الدخول.

ثانياً: تنفيذ عملية الإبطال: إن عملية الإبطال التي ستتم بموجب الفقرة الفرعية (أولاً)

(أ أ) ستدخل هذه العملية حيز التنفيذ على الفور

(ب ب) ستلغي وبشكل تلقائي أية سمة دخول سارية المفعول أو أية وثيقة دخول أخرى موجودة بحوزة الأجنبي

عقوبات جزائية: إن العقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين ب وت من الفقرة 206 لقانون القوى الاقتصادية في حالات الطوارئ الأجنبية (50، قانون الولايات المتحدة، 1705) سيتم تطبيقها على الشخص الذي يتجاوز أو يحاول أن يتجاوز أو يتآمر بهدف التجاوز أو يتسبب بتجاوز القوانين والأنظمة التي تم نشرها

بموجب الفقرة 303 (ب) لتنفيذ الفقرة (1) (أ) بالدرجة ذاتها التي سيتم تطبيق هذه العقوبات الجزائية على الشخص الذي يرتكب أي تصرف غير قانوني ورد في الفقرة 206 (أ) من ذلك القانون.

الاستثناء الخاص بالالتزام باتفاقية مقرات الأمم المتحدة: لا يمكن تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (1) (ب) والتي تتعلق بالأجنبي في حال كان دخوله أو إطلاق سراحه على أراضي الولايات المتحدة مسألة ضرورية تساعد الولايات المتحدة على الالتزام بالاتفاقية المتعلقة بمقرات الأمم المتحدة، والتي تم توقيعها في ليك ساكسيس بتاريخ 26 حزيران 1947، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 21 تشرين الثاني 1947، من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة أو غيرها من الالتزامات الدولية النافذة.

السند الثاني: مساعدة الشعب السوري

الفقرة 201: سن القوانين المتعلقة بخدمات معينة تدعم الأنشطة المرخصة للمنظمات غير الحكومية

بالعموم: باستثناء ما نصت عليه الفقرة الفرعية (ب)، والفقرة 542، والفقرة 516 من السند 31، يجب لقانون الأنظمة الفيدرالية (التي تتصل بخدمات معينة تدعم الأنشطة المرخصة للمنظمات غير الحكومية) بوصفه ساري المفعول في اليوم الذي يسبق تاريخ سن هذا القانون:

أن يظل ساري المفعول بتاريخ سن هذا القانون وما يليه

بالنسبة لحالة المنظمة غير الحكومية المخولة بتصدير وإعادة تصدير الخدمات لسوريا بموجب هذه الفقرة قبل يوم من تاريخ سن هذا القانون، فيتم تطبيق هذا القانون على هذا النوع من المنظمات بتاريخ سن هذا القانون وما يليه بالدرجة ذاتها، وبالطريقة ذاتها التي يتم فيها تطبيق هذه الفقرة على تلك المنظمات بتاريخ سن هذا القانون وما قبله.

الاستثناء

بالعموم: الفقرة 542 من السند 31، قانون الأنظمة الفيدرالية، كما تم وضعها بموجب الفقرة الفرعية (أ)، لا يتم تطبيقها فيما يتعلق بأي شخصية أجنبية تم

تحديدها على أنها منظمة إرهابية أجنبية بموجب الفقرة 219 من قانون الهجرة والجنسية (8 قانون الولايات المتحدة، 1189) أو من قد تم تحديده كمنظمة إرهابية من قبل وزير الخارجية بالتشاور مع المدعي العام أو وزير الأمن الداخلي أو بناء على طلب منهما.

تاريخ سريان المفعول: يتم تطبيق الفقرة (1) فيما يتصل بالشخصية الأجنبية بتاريخ تحديد تلك الشخصية كمنظمة إرهابية وما بعده ونشر ذلك في الجريدة الرسمية.

الفقرة 202. توجيهات حول خطة تسهيل المساعدات الإنسانية

بالعموم: يتعين على الرئيس خلال مدة لا تتجاوز 180 يوماً من تاريخ سن هذا القانون أن يوجه اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب حول خطة الرئيس المتعلقة بتسهيل قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى الخدمات المالية لتسهيل تقديم المساعدة للتجمعات المحتاجة في سوريا بشكل آمن وفي الوقت المحدد.

النظر في البيانات المقدمة من قبل دول أخرى أو منظمات غير حكومية: عند إعداد الخطة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ)، يتعين على الرئيس أن ينظر في البيانات الموثوقة التي تم الحصول عليها مسبقاً من قبل دول أخرى أو من قبل منظمات غير حكومية، ويشمل ذلك المنظمات العاملة في سوريا.

تعريف اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب: في هذه الفقرة يشير مصطلح: "اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب" إلى ما يلي:

لجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الخدمات المالية، ولجنة مخصصات مجلس الممثلين

لجنة العلاقات الخارجية، لجنة المصارف والإسكان والشؤون العمرانية، واللجنة المختصة باعتمادات مجلس الشيوخ.

السند الثالث: شروط عامة

الفقرة 301. تعليق العقوبات

بالعموم: يحق للرئيس تعليق عملية فرض العقوبات إما بشكل كلي أو جزئي ما لم ينص هذا القانون على ما هو بخلاف ذلك، وذلك لفترات قد تمتد لـ 180 يوماً في حال قرر الرئيس بأن المعايير التالية موجودة في سوريا:

عدم استخدام المجال الجوي فوق سوريا من قبل الحكومة السورية أو حكومة روسيا الاتحادية لاستهداف المدنيين عبر استخدام مواد حارقة، ويشمل ذلك البراميل المتفجرة، والأسلحة الكيماوية، والأسلحة التقليدية، ويشمل ذلك الصواريخ الموجهة عبر الجو والمواد المتفجرة.

فك العزلة عن المناطق المحاصرة من قبل الحكومة السورية أو حكومة روسيا الاتحادية أو الحكومة الإيرانية أو الشخصية الأجنبية الموصوفة في الفقرة 102 (أ) (2) (أ) (ثانياً) ودخول المساعدات الدولية إليها، وتمكينها من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، مع حرية التنقل والسفر والحصول على الرعاية الطبية.

قيام الحكومة السورية بتحرير كل السجناء السياسيين المحبوسين قسراً ضمن منظومة السجون التي أنشأها نظام بشار الأسد، وسماح الحكومة السورية بالوصول بشكل كامل لتلك المرافق لإجراء تحقيقات فيها من قبل منظمات حقوقية دولية مختصة.

توقف القوات التابعة للحكومة السورية أو لحكومة روسيا الاتحادية أو للحكومة الإيرانية أو أي شخصية أجنبية مذكورة في الفقرة رقم 102 (أ) (2) (أ) (ثانياً) عن الانخراط في الاستهداف المتعمد للمرافق الطبية والمدارس والأماكن السكنية، وأماكن التجمعات السكانية، ويشمل ذلك الأسواق، بشكل مخالف للأعراف الدولية.

قيام الحكومة السورية:

باتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها بشكل يمكن التحقق منه بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها، والتي تم التوقيع عليها في جنيف بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 1992، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 29 نيسان/أبريل 1997 (والتي تعرف لدى العموم باسم اتفاقية الأسلحة الكيماوية) ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تم التوقيع عليها في واشنطن ولندن

وموسكو بتاريخ 1 تموز/يوليو 1968 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 5 آذار/مارس 1970 (21 معاهدات الولايات المتحدة 483)

بإجراء تطور ملموس تجاه التحول إلى جهة موقعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسمية وتدميرها، والتي تم التوقيع عليها في واشنطن ولندن وموسكو بتاريخ 10 نيسان/أبريل 1972 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 26 آذار/مارس 1975 (26 معاهدات الولايات المتحدة 583)

سماح الحكومة السورية بعودة السوريين المهجرين بسبب النزاع عودة آمنة وطوعية وكريمة.

قيام الحكومة السورية باتخاذ خطوات قابلة للتحقق لإجراء محاسبة هادفة لمرتكبي جرائم الحرب في سوريا ولإنصاف ضحايا جرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد، ويشمل ذلك المشاركة في تقديم الحقائق الموثوقة والمستقلة وكذلك في عملية المصالحة.\

(ب)التوجيه المطلوب: خلال مدة لا تزيد عن 30 يوماً بعد توصل الرئيس إلى القرار المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ)، يتعين عليه أن يقدم توجيهات للجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب حول ذلك القرار وحول عملية تعليق العقوبات بموجب هذا القرار.

(ت) إعادة فرض العقوبات: يجب إعادة فرض أية عقوبة تم تعليقها بموجب الفقرة الفرعية (أ) في حال قرر الرئيس بأن المعايير المذكورة في تلك الفقرة الفرعية لم تعد موجودة.

(ث) قاعدة البناء: لا يفسر أي شيء في هذه الفقرة على أنه يحد من السلطة الممنوحة للرئيس ليقوم بإنهاء تطبيق العقوبات بموجب الفقرة 102 وذلك بحق الشخصية التي لم تعد منخرطة في الأنشطة الواردة في الفقرة الفرعية (أ) (2) ضمن هذه الفقرة.

(ج) تعريف اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب: يشير مصطلح اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب في هذه الفقرة إلى ما يلي:

(1) لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الخدمات المالية، لجنة الطرق والوسائل، اللجنة المختصة بالجهاز القضائي، لجنة مخصصات مجلس الممثلين

(2) لجنة العلاقات الخارجية، لجنة المصارف والإسكان والشؤون العمرانية، اللجنة المختصة بالجهاز القضائي، لجنة مخصصات مجلس الشيوخ.

الفقرة 302: التنازل والإعفاء

الإعفاءات: تعفى الأنشطة والصفقات التالية من العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون وتشمل:

أي نشاط يخضع لشروط رفع التقارير بموجب السند الخامس من قانون الأمن الوطني لعام 1947 (50 قانون الولايات المتحدة 3091 وما يليها) أو أي سلطة مرخصة تقوم بفرض القوانين، أو تلك المختصة بالأمن الوطني أو الأنشطة الاستخباراتية لدى الولايات المتحدة.

أية صفقة ضرورية ولازمة للالتزام بتعهدات الولايات المتحدة بموجب ما يلي:

الاتفاقية المتعلقة بمقرات الأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في ليك ساكسيس بتاريخ 26 حزيران/يونيو 1947، ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 ما بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة

اتفاقية العلاقات القنصلية التي تم التوقيع عليها في فيينا بتاريخ 24 نيسان/أبريل 1963 ودخلت حيز التنفيذ بتاريخ 19 آذار/مارس 1967

أية اتفاقية دولية أخرى تعتبر الولايات المتحدة طرفاً فيها.

التنازل

بالعموم: يحق للرئيس خلال مدة لا تتجاوز 180 يوماً التخلي عن تطبيق أي من بنود هذا القانون فيما يتصل بالشخصية الأجنبية في حال صرح الرئيس رسمياً أمام اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب بأن هذا التنازل يصب في مصلحة الأمن الوطني للولايات المتحدة.

التوجيه: يتعين على الرئيس تقديم توجيه للجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب حول أسباب التنازل وذلك خلال مدة لا تزيد عن 90 يوم بعد إصدار التنازل

بموجب الفقرة (1) أو خلال فترة 180 يوماً بعد صدوره في الوقت الذي يكون فيه التنازل قد دخل حيز التنفيذ.

التنازل الإنساني

بالعموم: يحق للرئيس التنازل عن تطبيق أي من بنود هذا القانون فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدات إنسانية لا يغطيها الترخيص الوارد في الفقرة 201 وذلك لمدد متجددة لا تزيد عن سنتين، في حال شهد الرئيس رسمياً أمام اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب بأن هذا التنازل ضروري للتوجه للحاجات الإنسانية وبأنه ينسجم مع مصالح الأمن الوطني في الولايات المتحدة.

التوجيه: يتعين على الرئيس تقديم توجيه للجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب حول أسباب التنازل وذلك خلال مدة لا تزيد عن 90 يوماً بعد إصدار التنازل بموجب الفقرة (1) أو خلال فترة 180 يوماً بعد صدوره في الوقت الذي يكون فيه التنازل قد دخل حيز التنفيذ.

تعريف اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب: يشير مصطلح اللجان المناسبة المنبثقة عن مجلس النواب في هذه الفقرة إلى ما يلي:

لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الخدمات المالية، لجنة الطرق والوسائل، اللجنة المختصة بالجهاز القضائي، لجنة مخصصات مجلس الممثلين

لجنة العلاقات الخارجية، لجنة المصارف والإسكان والشؤون العمرانية، اللجنة المختصة بالجهاز القضائي، لجنة مخصصات مجلس الشيوخ

الفقرة 303: التنفيذ والسلطات التنظيمية

سلطة التنفيذ: يحق للرئيس ممارسة سائر السلطات الممنوحة له كرئيس بموجب الفقرات 203 و205 من قانون القوى الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (50 قانون الولايات المتحدة 1702 و1704) لأغراض تنفيذ هذا القانون

السلطة التنظيمية: يتعين على الرئيس خلال مدة لا تزيد عن 180 يوماً من تاريخ سن هذا القانون نشر الأنظمة بحسب الحاجة لتنفيذ هذا القانون.

الفقرة 304: قاعدة البناء

لا يوجد في هذا القانون ما يمكن تأويله على أنه يحد من سلطة الرئيس الممنوحة له بموجب قانون القوى الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (50 قانون الولايات المتحدة 1701 وما يليها) أو أي بند من بنود القانون.

الفقرة 305 الإنهاء

يخرج هذا القانون من حيز التنفيذ بتاريخ يوم سنه بعد خمس سنوات.

https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%82%D9%8A%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/492

قضايا الاقتصاد السوري

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 13 تموز، 13 July 2025

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 534

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]